الأمم المتحدة

A/64/PV.22

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٢٢**
الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٦٣ و ٤٧ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي:

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/64/204 و A/64/208)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/64/210)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/64/302)

الرئيس: تعد هذه المناقشة المهمة برهانا ساطعا على المكانة الخاصة الممنوحة لأفريقيا في عمل الجمعية العامة، في إطار جدول أعمال يشمل الأمور المتعلقة بالسلم والأمن والمسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التي أُرسيت عام ٢٠٠١ تشكل رؤية وأداء جديدين لتفعيل خطة أفريقيا للسلام والتنمية. ففيها يتجلى استعداد أفريقيا لتولي زمام مقدراتها بالكامل، وتتجسد قدرتها وتصميمها على القيام بذلك. ولقد رحب المجتمع الدولي بأسره بهذه المبادرة باعتبارها خطة للتنمية والتطوير ورسم مسار القارة في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي: خطة تحركها أفريقيا وتتولى تسيير دفتها. وفي هذا السياق، لقيت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران استحسانا واسع النطاق باعتبارها نهجا إيجابيا مبتكرا في العمل على كفالة الحكم الرشيد. وقد انضم إليها ثلاثون بلدا أفريقيا خضع ١٢ بلدا منها لاستعراض الأقران.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة في اجتماعها العام الرفيع المستوى إعلانا لم تكتفِ فيه بالتنويه بالتزامها الكامل بتلبية احتياجات أفريقيا في مجال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

التنمية فحسب، بل وطلبت أيضا إنشاء آلية لضمان أن تواصل الدول الأعضاء التصدي لتلك التحديات، آخذة في الاعتبار أنه لكي تصبح أفريقيا أقوى، لا بد أن تكون الأمم المتحدة منظومة أقوى.

ويلزم في هذا الصدد النظر في أفضل سبل المضي قدما في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، فهي البرنامج الشامل الموضوع من أجل القارة، الذي يرتكز على توطيد أركان الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال النهوض بالعمل في المجالات الثمانية ذات الأولوية، ألا وهي البنية التحتية، والحوكمة في المجالين السياسي والاقتصادي، وحوكمة الشركات، والزراعة، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، والسياحة، والبيئة.

إن إيلاء أفريقيا عناية خاصة أمر حيوي لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة ببيانها في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). إنه شرط أساسي لإعادة القارة إلى خطة العالم للتنمية، وترسيخ أقدامها على طريق التنمية المستدامة الذي لا رجعة فيه.

ومما يثلج الصدر أنه قد أُحرِز تقدم في تحقيق مختلف عناصر تطوير البنية التحتية المضطلع به في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي ينصبّ الاهتمام فيه على الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي مجال البيئة، اعتمد وزراء البيئة الأفارقة منهاج عمل مشترك خلال مفاوضات تغير المناخ العالمي، وصولا إلى كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد تحقق أيضا قدر كبير من التقدم في المرحلة التحضيرية لتنفيذ برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، الذي تقوده مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي. ويشمل ذلك التقدم إنشاء المركز الأفريقي للسياسات المناخية، بوصفه الجهاز المعني بالسياسات في البرنامج.

وإنني لأرحب بالجهود المبذولة في إطار مبادرة القادة الأفارقة المسماة ”التحالف ضد الملاريا“، بغية حماية جميع المعرضين لخطر الإصابة بالملاريا عن طريق القيام بشتى أشكال التدخل لإنقاذ أرواحهم بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ومن دواعي الأسف الشديد، بل إنه من غير المقبول، أن تودي الملاريا بحياة قرابة المليون أفريقي كل سنة وتصيب ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون شخص آخر، معظمهم من النساء والحوامل والأطفال دون سن الخامسة.

ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما مكثفا للخطة التي تقترحها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا للتصدي للفقر والمرض وأزمة الغذاء وتغير المناخ والأزمة المالية والاقتصادية، التي قوّضت ما بذلته أفريقيا من جهود في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، فقد باتت هذه الأزمات تهدد أرزاق ملايين الأشخاص ورفاهيتهم وفرصهم في تحقيق التنمية، وتؤجج التوترات السياسية والاجتماعية، وتعيق قدرة الدول على تحقيق الخدمات الأساسية لمواطنيها.

لذلك فمن الأساسي أن نعمل على وجه السرعة، وعن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة، على تهيئة البيئة المواتية للاستثمار والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل في أفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا عن طريق إبداع التزام قوي وتفهم أفضل لاحتياجات أفريقيا الخاصة، وزيادة التنسيق بين السياسات والبرامج. ولا بد أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده بما يكفل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها من أجل تنمية أفريقيا تنفيذا كاملا وفعالا في الوقت المناسب.

وفي اعتقادي أن الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ سيتيح فرصة مهمة لاستعراض وإعادة تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، بما يشمل أفريقيا بوجه خاص. ولذلك فإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على العمل معا من أجل تكليل الاجتماع بالنجاح. ويحدوني الأمل في أن تسهم هذه المناقشة في إثراء تلك العملية وتمدها بالرؤى الثاقبة.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وصربيا.

ونرحب بهذه الفرصة لنناقش بصورة جماعية التنمية والصحة، وكذلك الأمن في أفريقيا.

إن أفريقيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي. فالفرص المتاحة لقارتينا والتحديات التي تواجههما خلال العولمة تترابط بصورة متزايدة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشارك في القضايا المشتركة مع أفريقيا وأن يستغل الفرص المتاحة لنا أفضل استغلال.

وتشكل الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المتفق عليها في عام ٢٠٠٧ أساسا صالحا جدا لزيادة تعميق التعاون بيننا. ففي الأسبوع الماضي، اجتمعت اللجان الثلاثية الوزارية للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتناولت الحالات التي ذات القلق المشترك في الصومال والسودان وأعربت عن بالغ قلقها إزاء الحالة في غينيا. واتفقت على العمل معا بشأن تغير المناخ في فترة التحضير لمؤتمر كوبنهاغن.

هناك أسباب للتفاؤل إزاء التنمية في أفريقيا رغم العديد من التحديات التي لم يتم التصدي لها والأزمة المالية العالمية. لقد أحرز السلام والحريات السياسية والنمو الاقتصادي تقدما في السنوات الأخيرة. لكنّ أفريقيا، بخلاف القارات الأخرى، تأثرت إلى حد كبير بالهبوط الاقتصادي الحالي. وتتحمل أيضا عبئا ثقيلا غير متناسب فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتغير المناخ.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بدعم البلدان الأفريقية وشعوبها في سعيهم من أجل تحقيق السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي البناء على التطورات الإيجابية التي شهدتها أفريقيا في العقد الماضي. ورغم التقدم البطيء في العديد من المجالات، يبدو أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ممكنا في أفريقيا إذا ما أسرعنا جميعنا في بذل الجهود في الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥.

لقد أصبح الاتحاد الأفريقي، خلال سبع سنوات فقط، جهة إقليمية فاعلة لا غنى عنها. ويزداد التعاون الإقليمي الأفريقي زخما. وهذه إشارة إيجابية، إذ أن أفضل السبل لحل مشكلات أفريقيا يتمثل في الجهود المشتركة للأفريقيين أنفسهم. ويشيد الاتحاد الأوروبي بتقييم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

ويمكن تعزيز صوت أفريقيا في مفاوضات التجارة الدولية من خلال التعاون الإقليمي. ومن شأن التكامل الأفريقي أن يجعل أفريقيا أقدر على معالجة قضايا السلام والأمن والمسائل الاقتصادية والاجتماعية وتغير المناخ.

إن تغير المناخ والأمن الغذائي والتنمية اهتمامات عالمية وينبغي ألا تُعالج بصورة انفرادية، كما أشار إليه تقرير الأمين العام. وقد تختلف الطبيعة المحددة لهذه الاهتمامات، لكننا نتشاطر بعض التحديات الأساسية في كيفية معالجتها بصورة فعالة.

وتسترشد الشراكة الأفريقية – الأوروبية بالمبادئ الأساسية للوحدة الأفريقية، والاعتماد المتبادل بين أفريقيا وأوروبا، والملكية والمسؤولية المشتركة، واحترام حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وكذلك الحق في التنمية.

ومن الواضح أن القارة الأفريقية مسؤولة عن تنميتها. وهذا هو النهج الأساسي للشراكة من أجل تنمية أفريقيا. ولا بد أن يهدف دعم المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تنمية إمكاناتها استنادا إلى مواردها. وينبغي أن نهدف إلى تحويل التشديد من المساعدة إلى التعاون والتجارة في أقرب وقت ممكن.

والهدف من الشراكة تيسير الحوار المفتوح الموسّع والتعاون في مجال حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، بما في ذلك تمتع النساء والأطفال بهذه الحقوق تمتعا تاما. وأود أن أسترعي الانتباه بصورة خاصة إلى النساء في أفريقيا. فحقوق النساء وإتاحة الفرص لهن مسائل ضرورية لبناء السلام والنمو الاقتصادي والتنمية والرفاه.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على هدف مساعدته الإجمالية الجماعية الرسمية بتقديم ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول السنة القادمة، و ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٥. وسوف نحوّل ٥٠ في المائة على الأقل من هذه الزيادات إلى أفريقيا. ونقوم أيضا بتحسين الاتساق في سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات حشد الموارد وجعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية.

إن التجارة شرط ضروري للنمو الاقتصادي والجهود المستدامة للحد من الفقر. وعلينا أن نواصل معا العمل على تعزيز نظام تجاري عالمي موجه نحو السوق. ولا بد من تحسين وصول السلع والخدمات الأفريقية إلى الأسواق الدولية، بما فيها السوق الأوروبية. والاختتام الناجح لدورة الدوحة في عام ٢٠١٠ أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وهناك تحد آخر يواجهنا جميعا في أفريقيا، ألا وهو الرعاية الصحية. إن أفريقيا تواجه عبئا ثقيلا من الأمراض الممكن الوقاية منها وعلاجها والتي تسبب وفيات لا ضرورة لها ومعاناة لا يمكن وصفها، بينما تحول في الوقت ذاته دون تحقيق التنمية الاقتصادية وتلحق الضرر بالنسيج الاجتماعي للقارة. ويتفق الخبراء بصورة متزايدة على أن الأمراض المعدية أكثر العوامل السلبية بالنسبة لتنمية أفريقيا وتعرقل بشكل خطير الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يزال مرض الإيدز السبب الرئيسي للوفيات في أفريقيا؛ حيث يولد كل عام ٣٠٠ ٠٠٠ طفل أفريقي يحملون فيروس نقص المناعة المكتسبة، وهذا عدد لا يمكن تصوره. وثمة تحد صحي آخر يتعلق بنساء أفريقيا. وفي أفريقيا تسعة عشر بلدا من أصل عشرين بلدا لديها أعلى معدلات للوفيات النفاسية. فلقد مات خلال العام الماضي أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ امرأة بسبب المضاعفات أثناء الحمل والولادة. وهذا غير مقبول على الإطلاق.

وتلحق الملاريا خسائر كبيرة بأفريقيا. فكل ثلاثين ثانية، تقتل الملاريا طفلا في مكان ما من هذا العالم. وتقتل الملاريا حوالي مليون نسمة كل سنة، وأغلبية هذه الوفيات في أفريقيا. ويقدر أن الملاريا تكلف أفريقيا خسائر مباشرة أكثر من ١٢ بليون دولار في السنة.

وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم كبير في مكافحة الملاريا. وأظهرت رواندا وإريتريا وزامبيا كيف يمكن دحر هذا المرض. والتركيز الواضح على التدخل الفعال وزيادة التمويل والعزم السياسي أثبتت نجاحها. ونرحب بإنشاء تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا الذي أُنشئ لضمان الريادة السياسية في العمل على مكافحة الملاريا.

غير أنه ما زالت هناك ثغرات مالية كبيرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بصفته أكبر المانحين في العالم بصورة عامة وللقطاع الصحي بصورة خاصة، تصدّر الجهود العالمية لاستدامة الالتزامات المالية استجابة للملاريا.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا من خلال تعزيز النظم الصحية الوطنية ستكون، في رأينا، إحدى أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر وتعزيز التقدم الاقتصادي المنصف والمستدام. ويلحق عبء هذه الأمراض الثلاثة أضرارا بالغة بأفقر البلدان. ومن الضروري أن نزيد من الاستثمار في القوة العاملة في مجال الرعاية الصحية وفي بناء القدرة على الوقاية والعلاج والرعاية.

في العقد الماضي، انتهى عدد من الصراعات المسلحة في أفريقيا. وشهدنا حلولا سلمية لصراعات قاسية في أنغولا وسيراليون وليبريا. وثمة تقدم يُحرز أيضا في بوروندي بالتخطيط لإجراء انتخابات في السنة القادمة. وتبدو تسوية الأزمة في كوت ديفوار في متناول اليد. والمصالحة الدبلوماسية الأخيرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، وإن لم تتعزز بعد، تفتح آفاق التعاون الإقليمي لتمهيد الطريق أمام الاستقرار في الأجل الطويل في منطقة البحيرات الكبرى.

ولكن، في الوقت ذاته، تستمر النزاعات في السودان والصومال وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع ما تجلبه من معاناة شديدة للمدنيين. كما أن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق البالغ إزاء مناخ العنف السياسي المتزايد في غينيا.

وشهدنا أيضا تصاعد حالات التغيير غير الدستوري للحكومات في أفريقيا. ويهدد هذا التطور بتقويض الاستقرار في القارة وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. وأما على الجانب الأكثر إيجابية، فإننا نرحب بالإجراءات السريعة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أعقاب تغيير الحكومات بشكل غير دستوري في كل من غينيا ومدغشقر وموريتانيا.

ويدعم أعضاء الاتحاد الأوروبي عمل لجنة بناء السلام ويشاركون فيه، لا سيما التشكيلات الخاصة ببلدان بعينها لكل من بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتستطيع اللجنة تقديم الدعم الهام للأولويات الوطنية وأن تكون منتدى فعالا لتعزيز المساءلة المتبادلة. وقد أضفى تنوع عضوية اللجنة شرعية دولية واسعة النطاق على جدول أعمال بناء السلام.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بفعالية الاتحاد الأفريقي وجدول الأعمال الأفريقي للسلام والتنمية. ويمكن زيادة تسهيل ذلك التعاون من خلال تعزيز الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في إطار الأمم المتحدة. ويمثل دعم مساعي أفريقيا من أجل السلام إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي. وقد خصص الاتحاد الأوروبي، في إطار مرفق السلام في أفريقيا، مبلغا إضافيا بقيمة ٣٠٠ مليون يورو للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. وفضلا عن ذلك، ينشر الاتحاد الأوروبي في القارة الأفريقية حاليا أربع بعثات في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

في الختام، بعد عقود من عدم النمو، توجد مؤشرات على أن أفريقيا وصلت إلى منعطف هام. فأفريقيا تأخذ مكانها في الساحة الدولية، لا سيما من خلال انخراط الاتحاد الأفريقي في إيجاد الحلول للتحديات الأفريقية، وكذلك للتحديات الدولية. ويضم الاتحاد الأوروبي جهوده إلى جهود البلدان والشعوب في أفريقيا من أجل تحقيق طموحاتها.

السيد شريف (السودان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البندين ٦٣ و ٤٧ من جدول

الأعمال. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن البندين قيد مناقشتنا اليوم.

لقد اتخذت البلدان الأفريقية خطوات ملموسة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال إقامة أطر للسياسات القطاعية، وتصميم مشاريع محددة ووضع أهداف للإنفاق على مجالات الأولوية للشراكة الجديدة. وقد تحقق الكثير في أفريقيا منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) في عام ٢٠٠٠، وإعلان الشراكة الجديدة وبرنامج الاتحاد الأفريقي الجاري العمل به حاليا. وقد تولى الزعماء الأفارقة ملكية وقيادة جدول أعمال التجديد الاجتماعي – الاقتصادي وأنشأوا تحولا في جدول أعمال التنمية من خلال الشراكة الجديدة.

وأصبحت سياسات وأولويات الشراكة الجديدة إطارا يحظى بالموافقة والقبول للتنمية في أفريقيا. ومن خلال الشراكة الجديدة، غيرت البلدان الأفريقية نموذج التنمية بشكل أساسي. وجرى توسيع النهج الضيق للأوراق الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر، بحيث أصبح يتضمن نهجا شاملا وكليا نحو التنمية من خلال الملكية الأفريقية. وفي الواقع، أصبح لدى أغلبية البلدان الأفريقية استراتيجيات التنمية الخاصة بها. وتتطلب تلك الجهود بيئة تمكينية وطنية ودولية مؤاتية للنمو والتنمية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف. وعلى الرغم من جهود تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ما زالت أفريقيا بعيدة عن تحقيق مستويات الدعم اللازمة بمقتضى تلك الشراكة الجديدة.

وأكد رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، على أن أفريقيا كانت القارة الوحيدة التي لا تمضي على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتكرر تأكيد ذلك في قراري المتابعة (١/٦٣ و ٢٣٩/٦٣، المرفق)، اللذين أكدا على ضرورة التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بالتنمية بدون تأخير، ولا سيما الالتزامات بحق دعم تنمية أفريقيا، التي تواجه تحديات تتطلب العمل الجماعي من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي.

وينبغي تعبئة الموارد لدعم جهود الدول الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار برامج التنمية الوطنية ولتحقيق برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهناك حاجة للقيام بإجراءات عاجلة ومتضافرة من جانب البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي من أجل تحقيق النجاح في استئصال الفقر والجوع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن التحدي الرئيسي المتبقي أمام تنمية أفريقيا هو الشراكة العالمية من أجل التنمية التي يجب تنفيذها بشكل كامل. وقد أصبح جليا أنه على الرغم من جميع إجراءات والتزامات البلدان الأفريقية، فإن القيد الرئيسي على تنمية أفريقيا يبقى الافتقار إلى الموارد الكافية.

وقد حقق الاتحاد الأفريقي تقدما جوهريا في منع نشوب النزاعات من خلال وضع آليات للمساعدة على تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة. وحققت الملكية الأفريقية لحل النزاعات نتائج لافتة. وينبغي أن يستفيد منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام من الجهود المنسقة والمستدامة والمتكاملة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. إن التنمية هي المساهم الأكبر في السلام، وبالتالي، فإن تحقيق التنمية والنمو واستئصال الفقر ينبغي أن يكون في صميم استراتيجيات منع نشوب النزاعات. وفي الوقت ذاته، ينبغي اعتماد نهج منسق وشامل نحو الجمع بين بناء السلام وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وإجراءات دعم التنمية في الأجل الأطول.

ويتطلب إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة في أفريقيا، في جملة خطوات أخرى، شطب ديون البلدان الأفريقية التي لا يمكن تحملها، سواء من جانب المانحين الثنائيين أو المتعددي الأطراف. وبلوغ هدف تخفيض حدة الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥ سوف يتطلب متوسط معدل نمو بنسبة ٧ إلى ٨ في المائة سنويا. ولتحقيق هذا المعدل المرتفع للنمو، فإننا ندعو إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي تهدف إلى حشد الموارد الخارجية.

وفيما يتعلق بالبيئة، فإننا نسلم بأهمية تناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة مترابطة ومتآزرة. ولذا تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين بقوة إلى تعزيز تدابير مساعدة البلدان الأفريقية على مكافحة تدهور التربة والجفاف والتصحر من جانب المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، ومن خلال الشراكات العامة والخاصة.

يكبّد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العديد من المجتمعات الأفريقية خسائر فادحة، إذ يشلُّ اقتصاداتها ويدمر نسيجها الاجتماعي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يكون شديد الوعي بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود الجماعية الكبيرة من أجل الوقاية الفعالة من هذين الوبائين الفتاكين ورعاية المصابين بهما وتخفيف آثارهما. هناك الآن وعي متزايد بتلك المأساة وآثارها المدمِّرة؛ ولا يعوزنا الآن إلا الالتزام السياسي الصادق وتوفير الموارد المالية الملائمة والاستجابة البرنامجية لتلك الأوبئة.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وكذلك المبادرات التي تقودها البلدان لتهيئة الظروف الملائمة للحصول بدون عائق على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، ومبيدات الرش الموضعي للأماكن المغلقة لمكافحة الملاريا، والعلاجات المركبة المضادة للملاريا، بما في ذلك عن طريق التوزيع المجاني للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات وفق مقتضيات الحاجة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون).

وأخيرا، تناشد مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي أن يتذكر دائما أن تداعيات أزمة الغذاء وأزمة الطاقة وتغير المناخ أسوأ ما تكون في أفريقيا. إن الأزمة المالية العالمية قد تركت أثارا سلبية عميقة على التنمية الأفريقية. كما أن البلدان الأفريقية الفقيرة التي تعتمد إلى درجة بعيدة على تصدير السلع الزراعية هي بين البلدان الأكثر تضررا من فشل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية ومن استمرار الإعانات المالية الضخمة التي تقدمها الدول المتقدمة النمو. لقد تقلصت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى غير مسبوق في التاريخ إذ تمثل أقل من ثلث الأهداف المتفق عليها دوليا. لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية مع ربطها بطبيعة الحال مع مجموعة من التدابير في مجال السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز التنمية في البلدان الأفريقية.

السيد جمعة (تونس) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن البندين٦٣ و ٤٧ من جدول الأعمال، المتعلقين، على الترتيب، بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا و ٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا.

تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نشكر الأمين العام على التقارير الثلاثة الشاملة قيد النظر (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210).

إن الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية (القرار ٦٣/١) الذي اتخذ في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر A/63/PV.4)، يعكس

تصميم الدول الأعضاء على تعزيز وتكثيف التعاون الدولي سعيا إلى إيجاد حل طويل الأجل لاحتياجات أفريقيا الإنمائية.

وقد أقرّ الاجتماع الرفيع المستوى بأن بالإمكان تحقيق مكاسب جمة إذا ترجم المجتمع الدولي التزاماته إلى نتائج ملموسة. للأسف، يذكّرنا تقرير الأمين العام بأن أغلبية البلدان الأفريقية لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن التأثير المشترك للأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الغذاء، بالإضافة إلى تغير المناخ وارتفاع أسعار الطاقة، يعرض للخطر المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر وينذر بتبديد المكاسب التي تحققت خلال الأعوام السبعة الماضية نحو بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

ما من أحد مسؤول عن تنمية أفريقيا أكثر من الشعوب الأفريقية أنفسها ومعها دولها ومؤسساتها. لقد اتخذت البلدان الأفريقية خطوات جبارة نحو تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد شهد العام الماضي إحراز تقدم في تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة في قطاعات رئيسية مثل البنى الأساسية، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، والتعليم والتدريب، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعلوم والتكنولوجيا. كما تم إحراز تقدم في المضي قدما بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بانضمام ٣٠ بلدا جديدا واكتمال استعراض الأقران بالنسبة لـ ١٢ بلدا. وعلاوة على ذلك، شهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٤ مواصلة تطوير الاستراتيجيات والأدوات والنُهج الرامية إلى إدماج المسائل الجنسانية في الشراكة الجديدة، كما تم إحراز تقدم في تنفيذ بعض برامج الشراكة الجديدة الرامية إلى تمكين المرأة.

بالمثل ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يتخذ خطوات متسقة وعاجلة لتخفيف الآثار الاجتماعية – الاقتصادية للأزمة المالية والاقتصادية ولمساعدة البلدان الأفريقية على استرداد ما فقدته من تقدم في تحقيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. على الشركاء الإنمائيين بصفة خاصة أن يفوا بالتزاماتهم المتعلقة بتقديم المعونة. ويوصي الأمين العام في تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بأن تزيد الجهات المانحة بقدر كبير مدفوعات المعونة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لكي تحافظ على التزامها بأن تقدّم لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ مبلغا إضافيا من المساعدة الإنمائية الرسمية قدره ٢٥ بليون دولار سنويا، بأسعار عام ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، ينبغي على الشركاء الإنمائيين في البلدان المتقدمة النمو اتخاذ مزيد من الخطوات والتدابير الملموسة لزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي ومستويات نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا، واختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح مع الاهتمام بالبعد الإنمائي، والوفاء بوعودهم بخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام المنتجات الأفريقية وإزالة الإعانات الزراعية التي تشوه التجارة العالمية، بدون المساس بالمعونة الغذائية المقدمة لأفريقيا. إن التنفيذ الكامل لمبادرة المعونة من أجل التجارة وتطبيقها في البلدان الأفريقية أمر مُلِّح إذا أُريد لهذه البلدان أن تنفذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتستفيد منها في توسيع تجارتها وأسواقها.

ومن نفس المنطلق، تولي البلدان الأفريقية أهمية كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب، وبخاصة في مجالات البنى التحتية والمساعدة الفنية وغيرها من القطاعات الإنتاجية والابتكارية.

فيما يتعلق بتغير المناخ، ينبغي على الشركاء الإنمائيين أن يقدموا دعما قويا لجهود التصدي لآثاره وذلك عن طريق الاستثمار في تدابير تخفيف الآثار والتكيّف لمنع إزالة الغابات وذلك بزيادة تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في أفريقيا مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الحرارية الأرضية. لا بد من بذل كل الجهود للتحول من مشاريع الطاقة التي

تعتمد على الفحم نحو تلك المصادر للطاقة. وعلى شركاء التنمية في مساعيهم تلك أن يأخذوا في الاعتبار بشكل تام الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في المفاوضات التمهيدية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.

على الرغم من بعض التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٨ في تحرير التجارة وتيسير مزاولة الأعمال التجارية، ما زالت الدول الأفريقية بعيدة عن تحقيق أهدافها الزراعية الرامية إلى تخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية وإلى أن يتجاوز نمو القطاع الزراعي فيها نسبة ٦ في المائة. فيما يتعلق بالصحة، ليست الدول الأفريقية، في وقت الأزمات هذا، في وضع يسمح لها بإنفاق ١٥ في المائة من ميزانياتها على قطاع الصحة كما نص على ذلك إعلان أبوجا الصادر عن الاتحاد الأفريقي. ويشكل هذان القطاعان مثالين للمجالات التي ينبغي فيها على الشركاء الإنمائيين التعاون مع الدول الأفريقية لتلبية احتياجاتها المحددة.

تمثل الأزمة المالية والاقتصادية تحديا فريدا للبلدان الأفريقية واقتصاداتها التي تعتمد بشكل كبير على تصدير عدد قليل من السلع. وفي هذا الصدد، ينبغي لشركاء أفريقيا الإنمائيين أن يعززوا من مساعدتهم إلى الحكومات الأفريقية لزيادة التكامل الإقليمي وتنوع صادراتها لمواكبة مطالب الأسواق العالمية.

إن القارة تعمل على اكتشاف الطرق والوسائل الكفيلة باستعادة السلم والاستقرار وترسيخ دعائمهما بوصفهما متطلبا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا واندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. ومن حسن الطالع أن العديد من المناطق المتقلبة قد أحرزت مستوى مستداما من الاستقرار ومناطق أخرى شهدت انخفاضا في مستوى الصراع.

ومرد ذلك، في جملة أمور، إلى التحولات في الاتحاد الأفريقي وفي هيكل السلم والأمن لديه، ونهج الأمم المتحدة المتعدد الإبعاد نحو حفظ السلام، والالتزام المتجدد للمجتمع الدولي في مواجهة آفة الصراع وتشكيل فريق الحكماء في الاتحاد الأفريقي وتعميق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وإنشاء لجنة بناء السلام لتوفير الدعم للبلدان الخارجة من صراع.

ونعتقد أن كفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أفضل وسيلة لمنع الصراعات في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة الأفريقية ما ورد في تقرير الأمين العام ومفاده أنه ينبغي إنشاء برامج جديدة وابتكارية لتوليد الموارد البشرية والمالية والفنية وشراكة فعالية لكفالة بحث العلاقة بين السلم والتنمية على نحو ملائم في جميع مراحل الجهود السلمية.

ومن هنا ينبغي لجميع ذوي المصالح العمل معا بنهج متكامل لمعالجة الأسباب الجذرية للتوتر في القارة من قبيل البطالة وانعدام الأمن الغذائي وأثار تغير المناخ، مثل شح المياه والتصحر. وتدرك القارة الحاجة إلى تحسين الحكم الديمقراطي والسعي إلى المصالح المشروعة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتحقيقا لتلك الغاية، توفر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ضمانات ابتكارية لتحسين الحكم وتعزيز المساءلة.

وتتحمل أفريقيا العبء الأكبر من الملاريا. ففي الواقع أن تسعا من كل عشر حالات من الملاريا تحدث في أفريقيا جنوب الصحراء، و ٩٠ في المائة من سكان أفريقيا في حالة خطورة. فالأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل من أكثر الناس عرضة للإصابة بالملاريا. ومع وجود ٢٥٠ مليون إصابة بالملاريا سنويا، تمثل الملاريا سببا في وفاة نحو مليون أفريقي سنويا، معظمهم من الأطفال. ومن المعروف أن الملاريا مرض الفقر، فهي تتسبب في الفقر.

وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية هائل، إذ يُنفق زهاء ١٢ بليون دولار سنويا على مكافحتها، ووفقا لذلك، أبطأت الملاريا من النمو الاقتصادي بنسبة ١,٣ في المائة في كل سنة نتيجة الوفيات وفقدان ساعات من الإنتاجية الاقتصادية والأموال العامة ودخل الأسرة.

إن القادة الأفارقة ملتزمون التزاما شديدا بمكافحة الملاريا. وفي إعلان أبوجا التزموا، في جملة أمور، ”بتخفيض عدد وفيات الأفريقيين من جراء الملاريا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠“ وعقدوا العزم على ”البدء بعمل ملائم ومستدام لتعزيز النُظم الصحية لتكفل بحلول عام ٢٠٠٥ وحصول ما لا يقل عن ٦٠ في المائة على الأقل من المعرضين لخطر الإصابة بالملاريا، لا سيما الحوامل والأطفال دون سن الخامسة“ والانتفاع من التدابير الوقائية.

وفي الدورة العادية لجمعية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٠ المعقودة في لومي أعلن القادة الأفارقة يوم ٢٥ نيسان/أبريل من كل سنة اليوم الأفريقي لمكافحة الملاريا، والذي أصبح اليوم يوم الملاريا العالمي.

بينما تحقق الكثير من التقدم في مكافحة الملاريا، لا تزال توجد تحديات كثيرة. وهذه تشمل المقاومة للأدوية التي أرغمت بلدانا على تغيير سياستها في الأدوية إلى اللجوء إلى مجموعة متنوعة من المعالجة الأكثر كلفة. ومما يبعث على القلق أن مقاومة المجموعة المتنوعة من المعالجة بدأت تحدث. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور أدوية مغشوشة ودون المستوى المطلوب ستزيد من تعقد تلك المشكلة. أما التحديات الأخرى فتشمل ضعف أنظمة الشراء والتوزيع، وخاصة عدم الحصول بشكل كاف على المعدات الطبية، والاختبارات التشخيصية السريعة، وعدم توفر العدد الكافي من الموظفين الطبيين المهرة.

إن الأزمة المالية وأزمتي الطاقة والغذاء تضعف من قدرة الدول الأعضاء على تخصيص الموارد الكافية للحد من الملاريا. وتغير المناخ تحد آخر ينبغي أخذه في الحسبان في الكفاح ضد الملاريا، إذ من الممكن أن يفضي إلى جعل مناطق جغرافيا أخرى موبوءة بالملاريا، بينما لم تكن أصلا مناطق موبوءة.

ونشعر بالتشجيع للزيادة في تمويل الحد من الملاريا من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج البنك الدولي الداعم لمكافحة الملاريا، ومبادرة رئيس الولايات المتحدة للملاريا وبنك التنمية الإسلامي. ونشيد أيضا بمؤسسة بيل وميليندا غيتس لتمويل البحوث وغير ذلك من آليات التمويل كالمرفق المرفق الدولي لشراء العقاقير الذي لتحسين توفر أدوية الملاريا.

ويمكن القضاء بصورة أساسية على الأمراض والوفيات المتصلة بالملاريا في كافة أرجاء العالم بفضل الالتزام السياسي وتضافر الموارد، إذا ما تم تثقيف الجماهير وتوعيتها بالملاريا وتوفير الخدمات الصحية المناسبة، لا سيما في البلدان التي يتوطن فيها المرض. ومن المهم أن نذكر أنفسنا أنه لم يتبق لدينا سوى عام واحد على موعد ٢٠١٠، الهدف المحدد لدحر الملاريا وتخفيض عبء الملاريا إلى النصف، والهدف المتمثل في حصول الجميع على الخدمات الصحية والقضاء على الملاريا في أفريقيا. وهكذا، علينا مضاعفة جهودنا إذا ما أردنا تحقيق الأهداف بحلول تام ٢٠١٠. ومن الحتمي أيضا أن نبدأ بالتطلع إلى ما بعد ٢٠١٠ في مكافحتنا ضد الملاريا.

إن أفريقيا ملتزمة بالعمل بكد من أجل تحويل أفريقيا إلى منطقة للشراكة النشطة وتهيئة ظروف في القارة تفضي إلى السلم والتنمية المستدامة. والمهمة ذات الأولية الآن أن

يفي جميع ذوي المصالح بفعالية بالالتزامات التي قطعوها فيما يتعلق بأفريقيا.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل السودان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود الرابطة أيضا أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) (A/64/204).

إن الرابطة ثابتة في تضامنها مع أفريقيا وملتزمة بدعم تطلعات أفريقيا إلى النمو والتنمية والازدهار كما تجسد ذلك في الشراكة الجديدة. ونؤيد تأييدا كاملا الهدف الرئيسي للرابطة الا وهو، توليد نمو اقتصادي واسع ومنصف يمكن أفريقيا من خفض الفقر والاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي. وانطلاقا من هذه الروح يشرفني أن تشاطر آراء الرابطة بشأن بعض المسائل الرئيسية.

أولا، ترحب الرابطة بالتقدم الذي أحرزته الدول والمنظمات الأفريقية في السنوات الأخيرة في تنفيذ مختلف الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة، على سبيل المثال، في مجالات الهياكل الرئيسية والزراعة والصحة العامة والتعليم وتنمية الموارد البشرية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا كما أبلغ عن ذلك الأمين العام.

وتشيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بزعماء وشعوب أفريقيا على تصميمهم الذي لا يتزعزع في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة التي وضعوها لأنفسهم. ونرحب بتقييم الأمين العام في تقريره (A/64/204) ومفاده أن التقدم في هذه المجالات ذات الأولوية وضع البلدان الأفريقية في موقف أقوى لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونوافق كذلك على أنه ينبغي ألاّ يكون هناك مجال للرضا عن النفس.

ثانيا، وعلى غرار البلدان النامية في أنحاء أخرى من العالم، تواجه البلدان الأفريقية العديد من التحديات الناجمة عن الأزمات المتعددة التي عصفت بالعالم خلال السنوات القليلة الماضية. فالأزمة المالية والاقتصادية الراهنة؛ وشواغل الأغذية والأمن الغذائي؛ ومفاوضات التجارة المتعددة الأطراف المتوقفة؛ وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية الفتاكة؛ والآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما التصحر، تهدد بعكس مسار التقدم الذي أحرزته العديد من البلدان الأفريقية بشق الأنفس صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن النمو والتنمية المستدامين حسبما تتوخاه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ومواجهة تلك التحديات مسألة تتصف بأهمية كبرى.

وتعتقد الرابطة أن من المهم أن نذكر جميع الأطراف المعنية بالوجه الإنساني للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، ولا سيما تأثيرها على السكان الضعفاء في البلدان النامية. وأوضحت الرابطة هذه النقطة في كل اجتماع يتعلق بهذه المسألة، على سبيل المثال في مؤتمرات قمم الأمم المتحدة ومؤتمرات قمة مجموعة الـ ٢٠ في لندن، ومؤخرا جدا في بيتسبرغ. وستواصل الرابطة التشديد على هذا البعد الإنساني للأزمة المالية والاقتصادية، ليس لأننا نشعر شعورا قويا تجاه المسألة، وإنما أيضا لأننا مررنا بأزمة مماثلة في أواخر التسعينات.

ثالثا، وإزاء هذه الأزمات والتحديات المعقدة والمتداخلة، تعتقد الرابطة اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتصدى لها بتعاون وشراكة أشد قوة وأكثر تنسيقا على الصعيد الدولي. والأزمة المالية الراهنة في البلدان المتقدمة النمو ينبغي ألاّ تدفع بالمانحين إلى تخفيض التزاماتهم تجاه

البلدان النامية، بما في ذلك أفريقيا. والالتزامات التي قطعت في لكويلا ولندن وبيتسبرغ يجب احترامها.

وترى الرابطة أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية على بناء القدرة والمشاريع الرامية، في جملة أمور، إلى تعزيز شبكات السلامة الاجتماعية بغية التخفيف على المجتمعات والشعوب الضعيفة من آثار التراجع الاقتصادي العالمي الراهن، وتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات في المستقبل. وتناشد الرابطة جميع الأطراف أن تنفِّذ تنفيذا كاملا الإعلان السياسي المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (قرار الجمعية العامة ١/٦٣)، الذي اتخذ في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ومع المؤتمر الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر القرار ٣٠٢/٦٣)، نحث جميع الدول الأعضاء على الاستغلال الكامل لذلك الاجتماع بغية التفكير في الإنجازات وجوانب النقص حتى الآن، بغرض إعادة تنشيط الجهود الدولية الوطنية والإقليمية حيال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في غضون السنوات الخمس المتبقية حتى عام ٢٠١٥. والسنة المقبلة ستكون حيوية لنا لتحقيق المزيد من الزخم قبل فوات الأوان.

رابعا، تعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن التعاون بين الجنوب والجنوب والشراكة الثلاثية يمكن أن يكملا على نحو إيجابي التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب في دعم التنمية في أفريقيا. وترى أنه في العديد من الحالات، فإن البلدان النامية باتت في موقف أفضل لفهم واحدها للآخر، ولتشاطر خبراتها المتعلقة بالنجاحات والتحديات في جهودها الإنمائية. ونعتقد اعتقادا قويا أن المساعدات والشراكات الإنمائية ينبغي توجيهها صوب تمكين البلدان الأفريقية وشعوبها عن طريق إطلاق إمكاناتها على أساس قواها النسبية، وأولوياتها الوطنية، وملكيتها الوطنية. وفي هذا السياق، ندرك أهمية تعاون الجنوب مع الجنوب في ما بين بلدان الرابطة وأفريقيا، فضلا عن الشراكات الثلاثية بين الرابطة، والبلدان الأفريقية والمانحين، بوصف ذلك طريقة فعالة لتعزيز التجارة والزراعة والأمن الغذائي والرعاية الصحية في أفريقيا.

خامسا، تلتزم بلدان الرابطة بتعزيز العلاقات والشراكات مع أفريقيا. وبوصفنا بلدانا نامية، نقف على أهبة الاستعداد لتشاطر تجربتنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع شركائنا الأفارقة. وإذ أتكلم الآن، تعمل فرادى الدول الأعضاء في الرابطة مع شركائها الأفارقة في مجالات متنوعة من قبيل تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، والصحة العامة – بما في ذلك مكافحة الأمراض المعدية مثل الملاريا – ومصائد الأسماك والتنمية الزراعية.

وترحب الرابطة أيضا بالتقدم المحرز في الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا الذي أحرزه كبار المسؤولين في اجتماع جاكرتا في يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بغية الحفاظ على زخم الشراكة الاستراتيجية الجديدة هذه والتأكيد من جديد على التزامنا بتعزيز التعاون عن طريق تنفيذ الأنشطة والبرامج الهامة في إطار الشراكة الاستراتيجية.

وفيما نعمل على تعميق تكاملنا لنصبح جماعة الآسيان، ندعم دعما كاملا أيضا الجهود لتعميق التكامل الإقليمي في أفريقيا. ونلاحظ مع الاهتمام أن التقرير الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠٠٩، الذي صدر في تموز/يوليه، يوصي بأن تعمِّق أفريقيا مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي كوسيلة لبناء اقتصادات أكثر قوة ومرونة. وفيما نؤمن بأهمية أن تتوصل جولة الدوحة إلى نتائج إنمائية بغية كفالة نظام تجاري حر ونزيه على الصعيد العالمي للبلدان النامية، نعتقد أيضا أن أفريقيا، شأنها شأن مناطق أخرى، ستستفيد استفادة جمة من

قيام علاقات تجارية أوثق في الداخل، فضلا عن تكامل وتواؤم أفضل في مجالي البنية التحتية والسياسة التجارية. ونوافق على التوصية الواردة في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأنه يمكن للتكامل الإقليمي أن يعزز القدرة الإنتاجية للبلدان الأفريقية، ويزيد تنوعها الاقتصادي ويحسِّن قدرتها التنافسية.

وحسبما تبيِّنه نتائج التكامل بين عشر دول أعضاء في الرابطة، وبين الرابطة كمجموعة وشركائها في شرق آسيا، فمن شأن تجميع الموارد ووفورات الحجم أن يسمحا للبلدان الأفريقية بتعزيز ميزاتها التنافسية بينما تتحقق المشاركة على نحو أكمل وأفعل في الاقتصاد العالمي. وتؤيد الرابطة تأييدا كاملا الجهود الجارية لتعزيز التكامل بين المجموعات الأفريقية دون الإقليمية الثلاث – السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا – في إطار عملية التواؤم بينها. وهنا تقف الرابطة على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائها الأفارقة ومشاطرتهم تجربتها بشأن التكامل الإقليمي.

وأخيرا، تعتقد الرابطة أنه ينبغي تعزيز العلاقات بين البلدان الأعضاء وأفريقيا لكي تصبح أكثر من مجرد علاقات بين حكومات المنطقتين. وينبغي تشجيع شعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشعوب أفريقيا على أن تتعلم بعضها من بعض أكثر وأن تفهم بعضها بعضا. وفي هذه اللحظة، يعمل الكثير من الرجال والنساء من شعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع شركائهم من أفريقيا في شتى المشروعات الإنمائية والتجارية في أفريقيا. وبالمثل، يوجد أيضا العديد من المهنيين والطلاب الأفارقة الذين يعملون مع شركائهم من شعوب الرابطة أو يدرسون في مجالات مختلفة في الدول الأعضاء برابطة أمم جنوب شرق آسيا. وينبغي زيادة تعزيز برامج التبادل التعليمية والتجارية والثقافية بين المنطقتين من أجل التقريب بين شعوبها. وتؤمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقوة بأن الاتصالات الأوثق بين الشعوب تشكل أساسا قويا ودائما للشراكة والصداقة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأفريقيا.

السيد ثارور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارك اليوم في المناقشة المشتركة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. واسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن التنفيذ والدعم الدولي فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/64/204) وعلى التقارير الأخرى المعدة لهذه المناقشة المشتركة.

الروابط بين الهند وأفريقيا روابط تاريخية. فقد ربطت التجارة بيننا عبر المحيط الهندي منذ مئات السنين. وبالنسبة للشعب الهندي، تمثل أفريقيا أيضا أرض الصحوة للأب المؤسس لدولتنا، المهاتما غاندي. وفي الماضي، شاطرنا الأفارقة آلام الاستعباد وفرحة الحرية والتحرير. وقد عملنا جنبا إلى جنب في مكافحة الفصل العنصري والتمييز العنصري. وكانت الهند في طليعة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري – الكفاح الذي ساعد على تغيير حياة الملايين من شعوب أفريقيا وآسيا. وخلال مسيرتنا معا، مشينا على دروب مماثلة وتشاطرنا قيما مماثلة وحلمنا بنفس الأحلام. وقد تطورت الآن علاقتنا الطويلة والتاريخية إلى شراكة مستمرة ودائمة.

لقد أكد الأمين العام في تقريره المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد السابع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي“ أن التعاون الدولي مهم لتنمية أفريقيا. ويشدد التقرير على ضرورة اتخاذ شركاء التنمية الدوليين إجراء متضافرا وعاجلا للتقليل إلى أدنى حد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومساعدة البلدان الأفريقية في تقدمها نحو تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبلوغ الأهداف

الإنمائية للألفية. كما يسلط التقرير الضوء على مساهمة الهند في تنمية أفريقيا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتقيم الهند علاقة طويلة ووثيقة ومتعددة المستويات مع أفريقيا. وتشهد الهند المفعمة بالحياة وأفريقيا الناهضة تكثيفا في العلاقات وتقاربا متزايدا في المصالح في سعيهما المشترك إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وتغطي شراكتنا قطاعات ذات أولوية تشكل جزءا لا يتجزأ من الأهداف الإنمائية لأفريقيا في القرن الحادي والعشرين. وتلتزم الهند بالعمل مع أفريقيا وفقا لأولويات القارة. وتشمل مجالات التعاون ذات الأولوية تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات والزراعة والصحة والأمن الغذائي والتعاون التقني. وقد أولينا أولوية عالية لتطوير الهياكل الأساسية، بما فيها السكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.

وكانت قمة المنتدى الهندي – الأفريقي الأولى، المعقودة في نيودلهي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، علامة بارزة على طريق مشاركة الهند مع أفريقيا. ويبرز إعلان دلهي وإطار التعاون الأفريقي – الهندي، اللذان اعتُمدا أثناء القمة، رؤيتنا المشتركة ونظرتنا إلى العالم. ويوفر الإعلان وإطار التعاون معا أساسا قويا لتكثيف مشاركتنا في السنوات القادمة.

وقد قدمت الهند حتى الآن ما يزيد على ٣ بلايين دولار في صورة تسهيلات ائتمانية إلى البلدان الأفريقية. وأثناء قمة المنتدى الهندي – الأفريقي، قررت الهند أيضا زيادة تسهيلاتها الائتمانية المتاحة لأفريقيا إلى ٥,٤ بليون دولار في السنوات الخمس القادمة.

ومنذ بدء البرنامج الهندي للتعاون الاقتصادي والتقني في عام ١٩٦٤، ظل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية مجالين من المجالات ذات الأولوية العالية لدى حكومة الهند. ويستفيد من البرنامج الهندي آلاف الخبراء والطلاب الذين جاؤوا من أفريقيا لحضور دورات تدريبية في المؤسسات المهنية في بلدي. وتغطي تلك الدورات ميادين متنوعة مثل الزراعة والتجهيز الزراعي، وتنمية مباشرة الأعمال الحرة، وتصميم الأدوات، وتأسيس الأعمال التجارية الصغيرة، وتشجيع الصناعات الريفية، وتكنولوجيا المعلومات. وقمنا بزيادة مراكز التدريب للبلدان الأفريقية من ١ ١٠٠ إلى ١ ٦٠٠ في إطار هذا البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، يدرس حاليا عدة آلاف من الطلبة الأفارقة في الجامعات والكليات الهندية. كما قمنا بمضاعفة عدد المنح الدراسية للبلدان الأفريقية إلى ٥٠٠ منحة.

وأثناء السنوات الخمس أو الست القادمة، ستقيم الهند أيضا مشاريع في أفريقيا، في صورة منح، في مجالات هامة من قبيل التعليم العالي والمهني، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، والطاقة المتجددة. وقد تم تخصيص ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار لذلك الغرض.

ويمثل مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا، الذي يسعى لسد الفجوة الرقمية بين أفريقيا وبقية العالم، إحدى أكثر المبادرات البعيدة الأثر التي اتخذتها الهند. وقد انضم بالفعل ٤٢ بلدا إلى هذا البرنامج، الذي يستهدف تقديم خدمات إلكترونية، مع إيلاء الأولوية للاتصالات، وخدمات التعليم من بُعد والتطبيب من بُعد، وخدمات الاتصال للأشخاص المهمين للغاية – خدمات الاتصال للزوار من كبار الشخصيات – عن طريق التوابع الاصطناعية وشبكات الألياف الضوئية فيما بين رؤساء دول ٥٣ بلدا. وسيوفر المشروع مزايا رئيسية لأفريقيا في مجال بناء القدرات من خلال تطوير مهارات ومعارف الطلاب والاختصاصيين الطبيين، وكذلك الاستشارات الطبية.

وتشارك الهند بنشاط في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ بدايتها. وأعلنت الهند عن تقديم تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا أثناء قمة المنتدى الهندي – الأفريقي. وتقدم هذه التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار قُدمت للشراكة الجديدة في عام ٢٠٠٢.

ويشارك القطاع الخاص الهندي بصورة متزايدة في تنمية أفريقيا. وتقدم الشركات الهندية استثمارات كبيرة في أفريقيا في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية. وتتزايد بسرعة تجارة الهند مع أفريقيا. وقد بلغ إجمالي تجارة الهند مع أفريقيا على الصعيد الثنائي أكثر من ٣٦ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهذا يمثل زيادة قدرها ستة أضعاف تقريبا في ست سنوات. ونتطلع إلى العمل مع شركائنا الأفارقة من أجل الارتفاع بحجم التجارة والاستثمار إلى مستويات غير مسبوقة.

ودعا الأمين العام، في تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى تحقيق النتائج الناجحة التي طال انتظارها في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي قمة المنتدى الهندي – الأفريقي، قررت الهند وأفريقيا العمل معا بشأن المسائل العالمية الملحة ذات الاهتمام المشترك والشواغل المشتركة، بما في ذلك المسائل التي تشارك فيها منظمة التجارة العالمية، من قبيل مسألة إعانات القطن. وقد أعلنت الهند بشكل انفرادي حرية وصول جميع المنتجات الآتية من ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا إلى أسواقها من دون أن تخضع للرسوم الجمركية أو للحصص. ويغطي هذا ٩٤ في المائة من بنود التعريفات الجمركية الهندية ويوفر معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبنود التعريفات الجمركية التي تمثل ٩٢,٥ في المائة من الصادرات العالمية للبلدان الأقل نموا جميعها.

ويبين تقرير الأمين العام أن أحد العوامل المهمة في التصدي لأسباب الصراع والمساهمة في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا يتمثل في التزام المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات التابعة للأمم المتحدة، بتخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية والتقنية للاستراتيجيات الإقليمية.

والهند، من جانبها، شاركت بشكل مكثف في جهود حفظ السلام في أفريقيا على مدار العقود الستة الماضية. ولديها في الوقت الحالي أكثر من ٧ ٠٠٠ من حفظة السلام الذين يخدمون في أفريقيا، بما في ذلك وحدة قوامها ٥ ٠٠٠ فرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنتشر حاليا في ليبريا أول وحدة شرطة هندية تتألف بأكملها من النساء. وبالإضافة إلى حفظ السلام، نجحت هذه الوحدة في مد يد العون إلى أشد أجزاء المجتمع ضعفا، أي النساء والأطفال، وفي تشجيع النساء، اللواتي كثيرا ما تصبحن ضحايا الحرب، على أن ترين في أنفسهن أيضا مصادر للنجدة والقوة في هذا المجتمع الذي مزقته الحرب في الآونة الأخيرة.

ولا تزال الهند، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للجنة بناء السلام، منخرطة انخراطا فعليا في أعمال اللجنة. ويشير تقرير الأمين العام (A/64/210) إلى أن ٩٢ في المائة من الأموال المخصصة لصندوق بناء السلام قد وُجهت إلى البلدان الأفريقية. ونرجو أن يؤدي تنقيح اختصاصات الصندوق إلى زيادة إضافية في كفاءته وفعاليته.

وتعالج مكافحة أفريقيا للملاريا في تقرير منظمة الصحة العالمية عن ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“، المحال في مذكرة من الأمين العام (A/64/302). ومن دواعي الأسف العميق أن ما يزيد على مليون وفاة بسبب الملاريا ما زالت تحدث في كل عام مع أنه يمكن الوقاية من هذا المرض وعلاجه والشفاء منه تماما.

ورغم سعادتنا بأن نلاحظ اتخاذ عدد من التدابير الوقائية، مثل توزيع الناموسيات المعالجة، على نطاق أوسع كثيرا، ما زال صحيحا أن قدرة العالم النامي على مكافحة

أزمات الصحة العامة من هذا القبيل تتعرض للتقييد أحيانا بذريعة حقوق الملكية الفكرية. فالحصول على الأدوية بأسعار معقولة جزء أساسي من الحق في التمتع بالصحة، واعترِف بذلك حتى في الجوانب المتصلة بالتجارة من نظام حقوق الملكية الفكرية. غير أن هذا الاعتراف ما زال للأسف أمرا نظريا أكثر منه ممارسة عملية.

ويشمل إطار التعاون بين أفريقيا والهند لعام ٢٠٠٨ برامج لبناء قدرات المتخصصين في مجال الطب والصحة على التصدي للأوبئة مثل الملاريا والبلهارسيا وشلل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية والسل.

وفي الختام، أود أن أقول إن الهند تأمل في أن ترى أفريقيا قادرة على الاعتماد على نفسها، ومتمتعة باقتصاد نابض، وتنعم بالسلام مع نفسها ومع العالم. وكما قال أول رئيس لوزراء الهند، الباندیت جواهر لال نهرو، في معرض تسليط الضوء على حيوية القارة الأفريقية:

”وهناك شيء واحد لا شك فيه، وهو حيوية سكان أفريقيا. ومن ثم، بالنظر إلى حيوية شعب هذه القارة العظيمة والموارد العظيمة المتوافرة فيها، لا مجال للشك في أن المستقبل يحمل في طياته أملا عظيما لسكان أفريقيا“.

وهذا الأمل هو الذي تسعى شراكتنا مع أفريقيا إلى تحقيقه. وستقدم الهند تعاونها كاملا لتسخير ما لدى الشعب الأفريقي من إمكانيات عظيمة لخدمة قضية التقدم والتنمية في أفريقيا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من أعضاء الأمم المتحدة، وهي: أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، دومينيكا، غرينادا، هايتي، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، والبلد الذي أنتمي إليه، غيانا.

يسر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تجدد تضامنها مع أفريقيا وشعبها، الذي نشترك معه في روابط قوية من التاريخ والثقافة والشعور بوحدة المقصد. وإذ يحاول كل منا تعزيز التنمية في منطقته، نتوخى زيادة آفاق التعاون المتبادل والتواصل بيننا. ويمكن لأفريقيا أن تستمر في الاطمئنان إلى دعم الجماعة الكاريبية الكامل لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والعمل على إحلال السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

وقد أخذ الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية، الذي عُقد قبل عام واحد، بعين الاعتبار حالة تنفيذ مختلف الالتزامات فضلا عن التحديات الماثلة. وأعاد المجتمع الدولي باعتماده إعلانا سياسيا بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا التزامه:

”بتنشيط وتعزيز شراكة عالمية بين الأنداد بالاستناد إلى قيمنا المشتركة والمساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة والعزم على العمل سويا من أجل مستقبلنا المشترك وبغرض حشد الموارد، بما فيها الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لإنهاء الفقر والجوع والتخلف في أفريقيا، ابتغاء تحقيق الهدف الصريح المتمثل في تحويل الالتزامات القائمة إلى إجراءات فعلية“. (القرار ١/٦٣، الفقرة ٣).

وبعد مرور عام على ذلك، يحق لنا أن نتابع تلك الالتزامات للتعرف على التقدم المحرز حتى الآن.

لذلك تشعر الجماعة الكاريبية بالامتنان لتقديم الأمين العام تقاريره المعروضة علينا في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210). وهي معا تعطي صورة مختلطة للتقدم مصحوبا بالانتكاسات. وتشير

التقارير إلى إحراز بعض التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بالرغم من التأثير السلبي لمختلف الأزمات، في مجالات المال والاقتصاد والغذاء وتغير المناخ والطاقة، التي تحف بالعالم وبأفريقيا. إلا أن مجيء هذه الأزمات في وقت تتهيأ فيه البلدان الأفريقية لتحقيق نمو اقتصادي هام قد أسهم في حدوث بعض الانتكاسات في عام ٢٠٠٨ في مجالات رئيسية، كالنمو الاقتصادي والتنمية الزراعية والقضاء على الفقر، وفي عدة مؤشرات أخرى خاصة بالتنمية البشرية.

وقد لاحظت الجماعة الكاريبية باهتمام الإجراءات التي اتخذها أفريقيا وشركاؤها للنهوض بتنفيذ مختلف الخطط الإنمائية والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في إطار الشراكة الجديدة. غير أننا نلاحظ أيضا أن الفجوة بين الوعد والتحقيق ما زالت واسعة، وأن بلدان أفريقيا سوف تظل بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي الذي لا يقدر بثمن لكي تتمكن من تحقيق أهداف هذه الشراكة.

إن التحديات الأساسية التي تواجهها أفريقيا معروفة جيدا وقد عبر المجتمع الدولي عنها بكل بلاغة. والأزمات المتعددة المتواصلة الشاملة والأداء الاجتماعي – الاقتصادي المتغير في جميع أنحاء القارة وبروز تحديات جديدة تشكل مجتمعة عائقا أكبر أمام احتمالات التنمية المستدامة في أفريقيا. وما زالت شحة الموارد تحدّ بصورة رئيسية من التنمية الأفريقية. ورغم الجهود الجادة والصادقة والمتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن أفريقيا ظلت بعيدة عن التمتع بمستويات الدعم المطلوبة بموجب شراكتها مع المجتمع الدولي.

وترى الجماعة الكاريبية أنه يمكن إحراز مكاسب كبيرة إذا ترجم المجتمع الدولي التزاماته إلى نتائج ملموسة. فالمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة والتجارة محركات رئيسية للنمو في أفريقيا. ولهذا السبب، يلزم التحلي بأكبر قدر من اليقظة لضمان أن يستمر التوجه المتزايد في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا وأن يفي الشركاء في التنمية بتعهداتهم بزيادة التدفقات إلى أفريقيا إلى مبلغ ٦٦ بليون دولار سنويا بأسعار عام ٢٠٠٨ بحلول العام ٢٠١٠.

ولا بد من التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا في قدرتها على تحمل الديون بصورة متسقة. وقد أدت شتى المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية لخفض الديون إلى التقليل من تكاليف خدمة الديون للعديد من البلدان الأفريقية. غير أن الأزمة الحالية خلقت تحديات جديدة لتحمل الديون. وإضافة إلى ذلك، يضع الفشل الواضح للعيان في إحراز التقدم في جولة الدوحة للمحادثات التجارية المتعددة الأطراف قيودا على إحراز التقدم في مختلف مجالات التنمية الأفريقية أيضا. والجماعة الكاريبية مقتنعة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي كفالة أن تعالج الاتفاقات المتعددة الأطراف احتياجات أفريقيا وأن تتضمن أحكاما مناسبة فيما يتعلق بتنمية أفريقيا.

إن تنمية الزراعة مسألة هامة بالنسبة لاحتمالات التنمية في أفريقيا. ومن الضروري بالتالي زيادة العمل التعاوني لمساعدة القارة في التصدي للأزمة الغذائية وللشروع في ثورة خضراء أفريقية حقا. وكما تم التعبير عنه في دورة لجنة التنمية المستدامة هذا العام، حيث شملت إحدى المجموعات المواضيعية التركيز على أفريقيا، ينبغي لتدابير المساعدة في هذا الصدد أن تتضمن تشجيع الاستثمارات وتيسيرها، لا سيما في البنية التحتية الريفية لمعالجة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمعات الريفية والجماعات المستضعفة بصورة خاصة؛ وزيادة الجهود البحثية والإنمائية؛ وتعزيز استصلاح الأراضي وأمن الحيازة؛ ودعم التنوع الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل.

ولا تغفل الجماعة الكاريبية أبدا الترابط المعقد بين الحوكمة والتنمية. وندعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية وتعزيز آليات المشاركة، بما فيها المجتمع المدني والنساء والفتيات، والمجتمعات المحلية والأسر، في العمليات السياسية والإنمائية في القارة. وتعتقد الجماعة الكاريبية أيضا أنه ينبغي الاستمرار في التركيز على بذل الجهود للقضاء على مزيج العوامل الداخلية والخارجية التي تولد الصراع وتعرقل التنمية.

وما زالت الجماعة تؤيد الشرط الوارد في الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (القرار ١/٦٣) بأن جميع الالتزامات تجاه أفريقيا ومن أفريقيا نفسها بمعالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة للقارة بصورة شاملة ينبغي تنفيذها بصورة فعالة ومتابعتها على نحو ملائم من قبل المجتمع الدولي ومن أفريقيا. وتشدد الجماعة على أهمية تعزيز وتحسين المراقبة على عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكما يشير تقرير الأمين العام، ”في أحيان كثيرة جدا في الماضي، دعت الحكومات إلى انعقاد قمم رفيعة المستوى بشأن التنمية، وأقرت إنجازات مستهدفة تتسم بالجرأة، ثم لم تتبع ذلك بالتنفيذ“ (A/64/208، الفقرة ٤٧).

لقد أحطنا علما بصورة خاصة بحقيقة أنه، بدلا من وضع آليات جديدة، ينبغي جمع نتائج عمليات الرصد المختلفة القائمة بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما من خلال إشراف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا والجهود المبذولة وإدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أنشطة الأمم المتحدة التنظيمية والتنفيذية.

لقد تشجعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من الاعتراف بأن أفريقيا قادرة على التغلب على العديد من التحديات التي تواجهها وبذلت جهودا مخلصة في هذا الشأن. والتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي المضي قدما نحو آلية استعراض الأقران الأفريقية دليل حيّ على هذا الاعتراف. وعلى البلدان الأفريقية نفسها وشركائها في التنمية أن يستمروا الآن، بما في ذلك من خلال إقامة صلات أقوى بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، والإجراءات الحصيفة التي تتخذها لضمان ألاّ يتقوض التقدم المحرز حتى الآن. وتود الجماعة الكاريبية أن تنتهز هذه الفرصة لتدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تعزيز دعمه لتنمية أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بصورة كبيرة. وفي هذا الصدد، نرى أن هناك دورا هاما للتعاون بين بلدان الجنوب كجزء من الاستجابة الدولية.

وتعمل بلدان الجماعة الكاريبية مع إخواننا وأخواتنا في أفريقيا في منتديات عديدة، هنا في نيويورك وفي إطار الكومنولث وضمن المجموعة الأفريقية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، وغيرها. ويشرفنا أن نشترك مع أفريقيا والبلدان والمناطق الأخرى في مشروع لإقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرّق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وسنستمر في العمل مع أفريقيا لزيادة تعزيز الآليات المؤسسية للتعاون بين منطقتينا وبين شعوبنا ولتوطيد العلاقات القائمة منذ زمن بعيد والصلات المثمرة بين أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

السيد لوه (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتأييد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

لقد تعاظمت قوة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ إقرارها في عام ٢٠٠١. ويشير تقرير الأمين العام المرحلي الموحد السابع عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي المقدم لها (A/64/204) إلى أنه، بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها السلبي، فإن أفريقيا حققت تقدما في السنة الماضية في مجالات البنية التحتية والزراعة والتعليم والصحة والبيئة والعلم والتكنولوجيا. ونشيد بالعمل الجيد الذي يتم من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص لشؤون أفريقيا حول الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي أنشئت في إطار الشراكة الجديدة، فإنه مما يثلج صدورنا أن نلاحظ أن ٣٠ بلدا قد انضمت بصورة طوعية إلى آلية الاستعراض. وشرع ١٧ بلدا من أصل البلدان الأعضاء الـ ٣٠ في تطبيق العملية. وآلية استعراض الأقران لا تمكّن البلدان الأفريقية من وضع معايير مرجعية لنظام الحوكمة الرشيدة فحسب، بل توجه الأنظار أيضا إلى الابتكار في التفكير الأفريقي بشأن الحوكمة. ومن الواضح، من الدراسات الإفرادية التي تم التشديد عليها، أنه قد أحرز الكثير من التقدم في مجالات الحوكمة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا.

غير أن هذا التقدم المحرز بصعوبة يمكن أن ينتكس لأن البلدان الأفريقية ما انفكت تتضرر بصورة متزايدة بالأزمة المالية، وبأزمتي الغذاء والطاقة وبآثار تغير المناخ. والعديد من البلدان الأفريقية متأخر أصلا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. وفي هذه الظروف، وبينما ينبغي أن يبقى مبدأ الشراكة الجديدة في ربط تنمية أفريقيا بمواردها وإبداع شعوبها بدون تغيير، فإن هناك خطرا حقيقيا بأن أفريقيا ستتخلف عن الركب بدون التعاون والمساعدة الدوليين بصورة متضافرة ودائمة.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة تشكل المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية في أفريقيا. وعليه، يتعين على شركاء أفريقيا الإنمائيين اتخاذ خطوات جادة للإبقاء على الاتجاه المتصاعد لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى القارة. وفي هذا الصدد، قام وزير التجارة والصناعة في سنغافورة، ومعه وفود من رجال الأعمال، يمثلون ٣١ شركة من سنغافورة، بزيارة نيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا قبل ما لا يزيد على أسبوعين. كما ارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي من سنغافورة في أفريقيا بمعدل ١٤٦ في المائة سنويا على مدى الأعوام الـ ٢٢ الماضية، ووصلت قيمته في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٦ بليون دولار.

وإلى جانب الاستثمار في أفريقيا، قدمت سنغافورة مساعدة فنية وتعاون تقني لأصدقائنا الأفارقة في إطار برنامج سنغافورة للتعاون، المنشأ في إطار وزارة الخارجية في سنغافورة لتنسيق وتعزيز مساعداتنا الفنية ضمن إطار مركزي. وعندما نالت سنغافورة استقلالها في عام ١٩٦٥، كان لها، لحسن الطالع، أصدقاء من بلدان عديدة، شاطرونا خبراتهم الإنمائية. وبدون مساعداتهم، كان تقدمنا سيكون أصعب كثيرا. ولأننا استفدنا من المساعدات المقدمة لنا، وبروح مساعدة الأصدقاء ذاتها، فإن سنغافورة سعيدة بتبادل خبرتها وكفاءاتها مع البلدان النامية الزميلة من خلال برنامج سنغافورة للتعاون.

فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، تعلم المشاركون من سبعة بلدان من مختلف أنحاء أفريقيا عن الإدارة البيئية، والتنمية الحضرية وتخطيط المدن من خلال دورة نظمت بإشراف مشترك لوزارة خارجية سنغافورة ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية. كما حضر سبعون من المسؤولين الكبار والاختصاصيين في ميدان التعليم، من غانا ومدغشقر وموزامبيق، حلقة عمل لمدة أسبوعين بعنوان ”القادة في ميدان التعليم والتدريب من أجل النمو المستدام في أفريقيا“،

ونظمت الحلقة برعاية مشتركة من البنك الدولي ووزارة خارجية سنغافورة والمؤسسة الدولية لسنغافورة.

وفي الآونة الأخيرة، استقبلت سنغافورة مجموعة رفيعة المستوى مؤلفة من ٣٥ مسؤولا سياسيا كبيرا، من تترانيا ورواندا وغانا وكينيا وموزامبيق ونيجيريا، الذين حضروا في الزيارة الدراسية الثالثة لبلدان الجنوب بشأن المهارات والمعرفة في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، التي نظمت برعاية برنامج التدريب للبلدان الثالثة المشترك بين سنغافورة والبنك الدولي. وكان الهدف من تنظيم الزيارة الدراسية لبلدان الجنوب تبادل خبرة سنغافورة ومعرفتها في مجال التنمية. وركز البرنامج على سبل الربط بين الأجهزة الرسمية للتعليم والتدريب والمهارات المتعلقة باستراتيجية البلدان الإنمائية والنمو الصناعي والمؤسسات الخاصة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يجب أن يستمر دفعها قدما بملكية وقيادة أفريقيتين. غير أن المجتمع الدولي يجب أن يقوم بالمزيد من العمل من أجل دعم جهود أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تلتزم سنغافورة بأداء دورنا بصفة المواطن العالمي المسؤول في مساعدة زميلاتنا البلدان النامية في بناء قدرات الموارد البشرية. ونحن سعداء بمشاطرة الخبرة التي اكتسبناها في مسيرتنا الإنمائية وندرك أننا نستطيع أن نتعلم الكثير من نظرائنا الأفارقة بينما نمضي سوية إلى الأمام.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بتقارير الأمين العام المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال قيد المناقشة (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210) ويؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن أفريقيا هي موطن أغلبية البلدان النامية، وتمثل البلدان الأفريقية ربع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبدون السلام والتنمية في أفريقيا، لن يتحقق السلم والتنمية في العالم.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي تفهما أعمق وعناية أكبر في تناول التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأفريقية في عملية التنمية. والرأي الثابت للوفد الصيني هو أنه نظرا للصعوبات التي تواجهها البلدان الأفريقية، فإن على المجتمع الدولي أن يأخذ شواغل أفريقيا على محمل الجد، وأن يحترم مواقفها وأن يصغي إلى النداءات التي تطلقها وأن يدعم طلباتها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عقدت الأمم المتحدة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا، الذي اعتمد إعلانا سياسيا (القرار ١/٦٣) عبر فيه عن إرادة جميع البلدان لتعزيز التعاون بغية مساعدة البلدان الأفريقية على الإسراع في تنميتها.

وتحل في هذا العام الذكرى السنوية الثامنة لإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، حققت البلدان الأفريقية، بدعم قوي من المجتمع الدولي، تقدما في مجالات مثل البنى التحتية والزراعة والصحة والتعليم، وحماية البيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

ومع ذلك، فإن تأثير الأزمة المالية، وأزمة الغذاء والطاقة، وتغير المناخ سبب أزمة إنمائية غير مسبوقة في القارة الأفريقية، مما أثار الشواغل حيال إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية لتقليص آثار الأزمة على مساعي البلدان الأفريقية الاقتصادية والاجتماعية ولمساعدتها على تحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا

الصدد، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز المزيد من الاهتمام على المجالات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالوفاء الفوري بالتزامات تقديم المساعدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ جميع التزاماته بتقديم المساعدة لأفريقيا. وبصفة خاصة، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن ترفع معدل المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. فبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي لتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمساعدة الخارجية أن تستهدف وتلبي الاحتياجات الأساسية الطويلة الأجل لشعوب أفريقيا.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم تمويلا إضافيا. فنتيجة للأزمة المالية العالمية، شهدت أغلبية البلدان النامية انخفاضا حادا في الإيرادات المالية وواجهت صعوبات في تأمين التمويل الخارجي. وهي تجد أن من المستحيل اعتماد السياسات الرامية إلى مكافحة التقلبات الدورية الاقتصادية بغية تحفيز النمو الاقتصادي. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تضع آليات لتقديم المساعدات المالية السريعة والفعالة والدعم التمويلي للبلدان الأفريقية بدون مشروطيات، بهدف مساعدتها في التغلب على صعوباتها الاقتصادية.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي احترام الملكية الأفريقية. لقد بذلت بلدان أفريقيا جهودا دؤوبة لتحقيق القوة من خلال الوحدة، وأن تسعى إلى الاستقرار والسلام الإقليميين، وأن تنعش اقتصاداتها. وعندما يقدم المجتمع الدولي المساعدة للبلدان الأفريقية، ينبغي القيام بذلك أيضا من خلال الثقة بحكمة حكومات وشعوب أفريقيا، واحترام ملكية وقيادة البلدان المستفيدة.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن خلال مساعيها من أجل التنمية، سعت البلدان النامية دائما إلى التفاهم والدعم. وكتكملة مفيدة للتعاون بين الشمال والجنوب، برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كقوة فعالة ومحركة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ويتعين علينا أن نستكشف أشكالا مختلفة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لصالح التنمية الأفريقية.

خامسا، ينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرات. وتتطلب التنمية الأفريقية، لكي تتوطد، تعزيز الموارد المخصصة للتنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مساهماته في البلدان الأفريقية في مجالات مثل البنية التحتية والزراعة والتعليم والصحة وحماية البيئة. وريثما يتم ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد المعونة مقابل التجارة التي يقدمها للبلدان الأفريقية لتحسين قدرتها في ممارسة التجارة الخارجية، ومن ثم تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

سادسا، ينبغي تقوية دور المنظمات الدولية. إن لمنظومة الأمم المتحدة دورا متميزا في دعم الشراكة الجديدة. ويلزمنا أن نستفيد من آلية التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجه في إطار الشراكة الجديدة لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى أفريقيا على الصعيد الإقليمي وفي زيادة فعاليتها.

ينبغي كذلك تعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لكفالة الاتساق بين مواطن تركيز وكالات الأمم المتحدة وأولويات الشراكة الجديدة. كذلك ينبغي على المؤسسات المالية والإنمائية الدولية أن تضاعف من دعمها لأفريقيا.

تُظهِر تجربة البلدان في مختلف أنحاء العالم أن السلام والاستقرار يشكلان مرتكزا للتنمية، وأن التنمية الأفريقية تتطلب أيضا بيئة سلمية. إن أغلب النزاعات بين البلدان

الأفريقية وداخل كل منها متجذرة في الفقر وغياب التنمية. وإن النزاعات المسلحة لا تعيق فقط تنمية أفريقيا، بل تتسبب أيضا في تفاقم مشكلة الفقر في القارة.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤمن بأن تسوية النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا يتطلبان قدرا كبيرا من التركيز على الدبلوماسية الوقائية. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن ”تكلفة النزاع المسلح في أفريقيا تكافئ أو تتجاوز مقدار الأموال التي تتلقاها القارة من المعونة الدولية“ (A/64/208، الفقرة ٤٣). ولولا تبديد ذلك المال في النزاعات المسلحة، لتسنى بلا شك الاستفادة منه في تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية المتزايدة. وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الرامية إلى تسوية النزاعات في أفريقيا وتهيئة بيئة من السلام والاستقرار لتنمية البلدان الأفريقية.

تعود الصداقة التقليدية بين الشعوب الأفريقية والصين إلى زمن بعيد. ويشكل التعاون الصيني – الأفريقي أحد المكونات الهامة للتعاون بين بلدان الجنوب. وتنتهج الصين سياسة ثابتة لتعزيز وتقوية شراكتها مع أفريقيا، وهي شراكة تتميز بالاستقرار الطويل الأجل والمساواة وتبادل المصالح والتعاون في جميع المجالات، بالإضافة إلى دعم الصين لأفريقيا دعما حقيقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام وتعزيز التنمية.

منذ مستهل الأزمة المالية والصين، التي تمكّنت من تجاوز المصاعب الخاصة بها، تواصل تقديم أنواع متعددة من المساعدة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك المنح والقروض الخالية من الفوائد والقروض الميسّرة. وتركز الصين المساعدات التي تقدمها على تقوية التعاون الصيني – الأفريقي في مجالات الزراعة والبنية التحتية والموارد البشرية والتدريب والصحة العامة، وكلها مجالات ذات أولوية في الشراكة الجديدة.

لقد أعلنت الحكومة الصينية في قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، المعقودة في عام ٢٠٠٦، عن قرارها بإعفاء ٣٣ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا في أفريقيا التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين من ديون قروضها الخالية من الفوائد والمستحقة السداد بنهاية عام ٢٠٠٥. وبنهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩، كانت الصين قد أعفت ١٥٠ حسابا من حسابات ديون ٣٢ بلدا مستحقة السداد.

كذلك تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لشواغل البلدان الأفريقية فيما يتعلق بوصولها إلى الأسواق وبالاختلالات في ميزان التبادل التجاري وقد اتخذت جملة من التدابير لتعزيز التبادل التجاري مع البلدان الأفريقية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ مجموع المعاملات التجارية بين الصين وأفريقيا ١٠٦,٤٨ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤٥,١ في المائة على السنة السابقة. ومن جملة ذلك المبلغ، بلغت استيرادات الصين من أفريقيا ٥٦ بليون دولار، أي بزيادة ٥٤ في المائة على السنة السابقة.

ستقدم الصين مستقبلا المزيد من المساعدة والدعم للبلدان الأفريقية في مجالات مثل الزراعة والتعليم والصحة والرعاية الصحية والطاقة النظيفة. كما سنواصل دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام.

السيد مديكسا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئ السيد التريكي باسم وفدي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وأن أطمئنه على تأييد وفدي المطلق له في كفالة أن تتكلل هذه الدورة بالنجاح.

كذلك أشكر الأمين العام على تقاريره المتعمقة والقوية (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210) بشأن بندي جدول الأعمال قيد المناقشة.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل تونس باسم المجموعة الأفريقية وممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إننا نولي أهمية كبرى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، ولذلك أود الإدلاء بالنقاط التالية.

شهدت الأعوام القليلة السابقة عددا لا مثيل له من الأنشطة الرامية إلى تسريع التنمية في أفريقيا وتحسين وضع أفريقيا في المجتمع الدولي. ولعله ليس من قبيل المبالغة القول إن قوة الدفع الرئيسية وراء هذا التحرك هي الاتحاد الأفريقي الذي تطور عمله منذ تأسيسه في عام ٢٠٠١ إلى عملية معترف بها دوليا بوصفها الإطار الأساسي للتنمية الأفريقية.

لقد وفر إطار الشراكة الجديدة أساسا لعملية تجديد أفريقيا وتنشيطها. إنه إطار شامل ومتكامل للتنمية يعالج الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نحو متسق ومتوازن. وقد تمت صياغته بحيث يتصدى للتحديات التي تواجهها القارة الأفريقية، مع التركيز على مسائل من قبيل الفقر وقلة التنمية والتخلف والتهميش المستمر للقارة.

إن الهدف الأساسي للإطار هو استئصال الفقر؛ ووضع البلدان الأفريقية، فرادى وجماعة، على درب النمو والتنمية المستدامة؛ ووضع حد للتهميش الذي تتعرض له أفريقيا في عملية العولمة وتعزيز إدماجها الكامل والمفيد في الاقتصاد العالمي.

إن الشراكة والتعاون بين الشعوب الأفريقية وداخل كل منها، عن طريق التكامل الإقليمي والقاري، وكذلك عن طريق إيجاد شراكات دولية جديدة لتصحيح الخلل الحالي في العلاقات بين أفريقيا وشركائها، بما في ذلك الشراكات مع القطاعين العام والخاص، يعتبران من المبادئ الأساسية للشراكة الجديدة. وبنفس القدر، ينبغي ربط جميع الشراكات بالأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها. وإن الحاجة إلى تأسيس وتعزيز الشراكة بين أفريقيا وأكبر عدد ممكن من شركاء التنمية كانت دائما موضع الاعتراف.

منذ عام ٢٠٠٠، ظلت المنطقة الأفريقية تسجل متوسط نمو في الناتج الحقيقي بلغ ٥ في المائة، في الوقت الذي هبط فيه التضخم إلى معدل أحادي الرقم. كما سجلت تحسينات هامة في مجال الحكم الرشيد وخفض النزاعات المسلحة، الأمر الذي جعل المنطقة أكثر جاذبية لتدفقات رأس المال الخاص. إلا أن ارتفاع أسعار الغذاء والنفط فيما بعد، والأزمة الاقتصادية التي تبعتهما، قد سددا ضربة قوية إلى ذلك الأداء الجيد.

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تمثل نكسة خطيرة لأفريقيا لأنها تحدث في الوقت الذي تحقق المنطقة نجاحا في الأداء والإدارة الاقتصاديين وبينما تتعافى ببطء من الآثار السلبية لأزمتي الوقود والغذاء. وكانت آثار ذلك على الاقتصاد الأفريقي شديدة، في حين كان من المتوقع لها مبدئيا أن تكون أقل شدة. ومعدلات النمو في البلدان الأفريقية تباطأت لأن الأزمة تضرب حاليا عناصر الدفع الرئيسية للنمو، وخاصة تدفقات التجارة، وتدفقات رأس المال إلى الداخل وقطاع الموارد الطبيعة والصادرات الزراعية. ودخل الأسرة أخذ في الهبوط بسبب فقدان الوظائف وانخفاض التحويلات المالية من أعضاء الأسر التي تعمل في الخارج. وهناك شاغل أيضا مؤداه أن ضغوطات الميزانية في البلدان المانحة سوف تخفض من تدفق المساعدة، وقدرة الحكومات على الاضطلاع بنفقات اجتماعية لحماية أضعف المجموعات السكانية سوف تعتريها صعوبة تعيق في المقابل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد بيّنت الأزمة الضعف في أداء الاقتصاد العالمي، ومن ثم أدت إلى توجيه نداءات من أجل إصلاح الهيكل المالي الدولي. ولئن كان أسوأ ما في الركود قد ولى، من المرجح للاقتصاد العالمي أن يدخل فترة طويلة من النمو المنخفض والتقلب إلى أن تعالج المشاكل الهيكلية.

ونود أن نكرر أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ستظل تعمل بوصفها إطار عمل يوفر أساسا صالحا لإعادة تنشيط التنمية في أفريقيا. والحالة الراهنة تبرز أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى إعادة تقوية الشراكة العالمية لكي تستمر أفريقيا في السير على طريق تنميتها.

ويجب علينا ألا ننسى أن هذه الأزمة نتجت عن فشل القوانين التنظيمية والتقلب المتأصل في النظام المالي الدولي في تشكيلته الحالية. ويجب أن يكون مستقبل الهيكل المالي الدولي شفافا وشاملا، وبمشاركة وتمثيل أوسع للاقتصادات الناشئة والنامية، بما في ذلك اقتصادات أفريقيا. وهذا سيحسن من التماسك والتنسيق في رسم السياسة على الصعيد العالمي وسوف يساعد أفريقيا في سعيها إلى إحراز الأهداف المتجسدة في إطار عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونرى أن خاتمة لصالح التنمية وسريعة لجولة الدوحة للمحادثات التجارية العالمية سوف تيسر التغييرات اللازمة جدا في النظام المالي الدولي.

ونولي أهمية كبيرة أيضا لمسألة الأمراض المعدية كالملاريا. فالملاريا تحصد الملايين من الأرواح البشرية في أفريقيا. ومن بين الـ ٥٠٠ مليون من الناس المصابين بالملاريا في العالم أجمع، يوجد ٤٥٠ مليون في أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك، تكلف الملاريا القارة أكثر من ١٠ بلايين دولار سنويا. وخلال السنوات القليلة الماضية، كان هناك تغير في الاتجاه، مما وضع الملاريا في صدارة جداول أعمال الحكومات والمنظمات الدولية والبرامج الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، هناك شكل جديد من أشكال التعاون بين البلدان المنخفضة الدخل ومجتمع المانحين في البلدان المتقدمة النمو. وأهمية المناقشات الجارية في مختلف المنتديات دلالة أخرى على أن الحد من الملاريا ومنعها يحظى بالاهتمام الواجب في كل المجتمع الدولي. ومنذ أن مولت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها مشروع دحر الملاريا وعقدت قمة أبوجا في عام ٢٠٠٠، أضحت الملاريا أحد أهم مجالات الاهتمام في العالم أجمع.

إن الحكومة الإثيوبية، إدراكا منها لأثر المرض، نفذت في عام ٢٠٠٠ مشروع دحر الملاريا بوصفه تحركا اجتماعيا على الصعيد الوطني، بعد عام واحد من الانتهاء من خطة البلد الاستراتيجية لفترة الخمس سنوات. وحتى الآن، اضطلع الشركاء ووزارة الصحة في مشروع دحر الملاريا في إثيوبيا لمنع الملاريا وقامت بحملة للحد منها بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من الخطة الرامية إلى الإسراع في التنمية المستدامة لإنهاء الفقر الذي يسهم في نهاية المطاف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السنوات القليلة الماضية، تحقق نجاح كبير في كبح انتشار الملاريا وما تلحقه من وفيات.

وعلى الرغم من أن الإصابة ومعدلات الوفيات بسبب الملاريا قد انخفضت بدرجة كبيرة، لا يزال التعاون فيما بين الحكومة الإثيوبية وشركائها الإنمائيين والمجتمع الدولي حيويا للوفاء بالأهداف النهائية لمشروع دحر الملاريا. لذلك نحض المانحين على الاستجابة للاحتياجات من الموارد المالية والبشرية التي تمثلها هذه الأزمة بطريقة منسقة ومنتظمة وشاملة وتتناسب مع حجم المشكلة.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره بشأن

التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الشراكة الأفريقية (A/64/204) وبشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المتضمن حالة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها (A/64/208)، وبشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/64/210)، وبشأن عقد دحر الملاريا في الدول النامية، خاصة في أفريقيا (A/64/302).

أود في هذا الصدد أن أعرب عن تأييد مصر لبيان وفد تونس نيابة عن المجموعة الأفريقية وبيان وفد السودان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مر أكثر من عام على اجتماعنا في الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حينما اعتمد قادتنا بتوافق الآراء الإعلان السياسي المعني بالاحتياجات التنموية الخاصة بأفريقيا (القرار ١/٦٣). ويمثل هذا الإعلان خارطة طريق تعكس الرؤية المشتركة للمجتمع الدولي لكيفية النهوض بالأوضاع التنموية في القارة على نحو يكمل ما ورد في مقررات القمم ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ ذلك الحين، تعاظمت التحديات التنموية التي تواجه الدول النامية، خاصة قارتنا الأفريقية، بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتغير المناخ وضاعف من آثارها السلبية تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي جعلت دول القارة الأفريقية أشد تضررا من آثارها، خاصة مع انعكاساتها على جهود القارة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك تشدد مصر على أن تخصص القمة التي دعا الأمين العام إلى عقدها في العام المقبل لمراجعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن تخصص جزءا محددا من الوثيقة التي ستعتمدها لإجراء تقييم دقيق وشامل للأوضاع التنموية في القارة الأفريقية وكيفية تحركنا لمعالجتها، خاصة وأن قارتنا تضم العدد الأكبر من الدول الأقل نموا، وتعد أغلب دولها بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص. ومما لا شك فيه أن منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن أفريقيا، سيكون لديه دور رئيسي في إطار هذا التحرك بالتوازي مع دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وبدعم كامل من الدول المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل الدولية على نحو يكفل التصدي للآثار السلبية لتلك التحديات والأزمات ويحشد الإرادة السياسية الدولية الهادفة من أجل النهوض بأوضاع شعوب القارة على أرض الواقع تحقيقا لتطلعاتها المشروعة.

من هذا المنطلق، ترى مصر أن يتأسس تحركنا على مسارين رئيسيين مترابطين ومكملين لبعضهما البعض. الأول، التنفيذ الفوري والكامل لما تم الإعلان عنه من تعهدات إلى أفريقيا في مقررات قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة، فضلا عن التعهدات الدولية المعلنة لصالح أفريقيا في إطار مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين وغيرهما من المنظمات والتجمعات المالية الدولية ذات الصلة. والثاني، تقديم تعهدات جديدة وإضافية لصالح القارة، تسهم في تعزيز قنوات تمويل التنمية المتاحة لدولها، بغرض تخفيف الأعباء الإضافية الملقاة على ميزانياتها الداخلية نتيجة الأزمات المتفاقمة التي نواجهها جميعا والتي تحد من قدراتها على تحقيق الأهداف التنموية.

إضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على أن النهوض بالأوضاع التنموية للقارة لا يكتمل دون المضي بجدية نحو إصلاح الخلل القائم في النظام الاقتصادي والمالي الدولي، على نحو ينهي حالة التهميش التي تعانيها القارة الأفريقية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي، ويعزز من الصوت والمشاركة للدول الأفريقية، فلا يمكن استمرار الوضع القائم الذي يحرم

دول القارة من حقها في المشاركة بفعالية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، في الوقت الذي يؤثر هذا النظام على أوضاعها الاقتصادية تأثيرا بالغا، كما لا يمكن الموافقة على إقامة نظام جديد يرسخ من هذا التهميش بدلا من أن يتصدى له. ولذا، ومع تقديرنا لجهود مجموعة العشرين والتعهدات الصادرة عنها، فإن مصر ترى ضرورة توسيع عضويتها لتكون أكثر تمثيلا لدول القارة الأفريقية، جنبا إلى جنب مع تنسيق جهودها مع الأمم المتحدة. ولا شك أن مشاركة إثيوبيا بصفتها رئيس النيباد ومشاركة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أعمالها تشكل إضافة متميزة، إلا أنها إضافة غير كافية. فما زال التمثيل الأفريقي منخفضا في هذه المجموعة ويتعين توسيعه في أقرب فرصة.

ومن جانب آخر، أود الإشارة إلى أن التعاون الدولي التنموي مع القارة الأفريقية يقوم على مفهوم المشاركة المتكافئة، وهو ما تأسست عليه مبادرة النيباد كمحفل رئيسي للمشاركة الدولية مع القارة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولذا، فإن هذه المشاركة تستوجب التزام كل طرف بتعهداته على نحو كامل وأمين. وتأسيسا على ذلك، حرصت الدول الأفريقية على تنفيذ تعهداتها وفقا لمبادرة النيباد، وقطعت شوطا كبيرا في جوانب تنموية متعددة. وأود أن أشير بوجه خاص إلى إنشاء وبدء أعمال آلية مراجعة النظراء الأفريقية التي أصبح عدد المنضمين إليها ٣٠ دولة، من بينها مصر، بما يعكس حجم التقدم الذي حققته القارة في مجالات الحكم الرشيد والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، التزاما من جانب أفريقيا بالمحاور الثلاثة المتفق عليها في مؤتمر قمة ٢٠٠٥، وهي التنمية والأمن وحقوق الإنسان، كأساس لإحراز أي تقدم. وفي المقابل، ما زلنا نشهد تأخرا واضحا من شركائنا في التنمية نحو تنفيذ تعهداتهم التنموية إزاء القارة. ومثال ذلك تعهد مجموعة الدول الثماني الصناعية بتحقيق هدف مضاعفة حجم مساعداتها إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، فضلا عن تعهدات عديدة في مجالات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، والتجارة الدولية، ومساعدات التنمية، والدين الخارجي وغيرها من مصادر تمويل التنمية تحتاج جميعا إلى التنفيذ الفوري.

وتقودنا جميع تلك الاستخلاصات إلى أن الخطوة الأولى تكمن في التغلب على فجوة التنفيذ لما تم الاتفاق عليه. ولذا نعيد المطالبة في هذا السياق بالتوصل إلى توافق دولي على إقامة آلية متابعة حكومية قبل انتهاء الدورة ٦٥ للجمعية العامة استنادا إلى ما أقره قادتنا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تُعنى بمراجعة تنفيذ الالتزامات التنموية الخاصة بأفريقيا، وتقييم وفاء كل من الجانبين لالتزاماته، وتشكل هيكلا جامعا لكل الأطر القائمة التي تراقب تنفيذ تلك الالتزامات.

تدعم مصر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي لمعالجة النزاعات في أفريقيا، سواء من خلال التصدي لأسباب النزاعات عبر القيام بتدابير لمنع نشوبها، خاصة من خلال الوساطة المبكرة ورعاية العملية السياسية في عدد من بؤر التوتر بالقارة الأفريقية، الأمر الذي أسهم في التوصل إلى تسوية سلمية لعدد من النزاعات، من أبرزها تسوية الأزمات في كينيا وزمبابوي، واستعادة النظام الدستوري في موريتانيا، والجهود المبذولة للتعامل مع الوضع في مدغشقر وفي غينيا كوناكري والقرن الأفريقي وغيرها من مناطق النزاعات.

ومن هذا المنطلق، تلتزم مصر بدعم عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار في عدد من الدول الأفريقية، ويتجلى هذا الالتزام من خلال المشاركة المصرية في العديد من عمليات حفظ السلام بالقارة، وفي مقدمتها المشاركة المصرية الكبيرة في عمليات حفظ السلام المختلفة، في إطار الاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة ، خاصة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعملية الأمم المتحدة في السودان، وعملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهنا تعرب مصر عن الترحيب بخطوات تعميق مستوى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأجهزتهما، خاصة فيما يتصل بمساندة الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك بالنسبة لدعم الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام المنشأة في إطار ولاية الأمم المتحدة. وتؤكد مصر في هذا الصدد على أهمية تعزيز التنبؤ بتمويل تلك العمليات واستدامته، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/3). وتعرب مصر كذلك عن تطلعها لمناقشات مثمرة خلال الجلسة التي سيعقدها مجلس الأمن قبل نهاية هذا الشهر حول تقرير الأمين العام الصادر بناء على هذا البيان (A/64/359)، وكذلك حول تقرير برودي (A/63/666).

واتصالا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تتطلع مصر إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في التعامل مع الأوضاع في الصومال، بما يحقق الاستقرار ويمهد لعملية إعادة الإعمار والتنمية، على نحو يمكّن الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي من معالجة ما أفرزه عقدان من الفوضى من تداعيات، وأبرزها مشكلة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

كما تؤيد مصر جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في كل من بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال لجنة بناء السلام، وكذلك من خلال مشروعات صندوق بناء السلام التي يستفيد منها عدد أكبر من الدول الأفريقية. وتؤكد مصر في هذا الصدد على ضرورة الارتقاء بمستوى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في موضوعات بناء السلام، أسوة بالتعاون القائم في مجالي التسوية السلمية للنزاعات وحفظ السلام. وتتطلع مصر إلى المشاركة بفاعلية في عملية مراجعة أعمال لجنة بناء السلام عام ٢٠١٠ بعد أن تمت عملية مراجعة صندوق بناء السلام هذا العام.

منذ إطلاق قمة الألفية لعقد دحر الملاريا في الدول النامية، خاصة في أفريقيا، ونجاح الجهود الدولية في إخلاء ٩٣ دولة من الملاريا، وإحراز تراجع ملموس في معدلات الإصابة في عدد آخر بفضل البرامج المنفذة بالتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وزيادة التمويل المتاح لتلك البرامج، إلا أن استمرار انتشار المرض في ١٠٩ دول يؤكد الحاجة إلى استمرار الدعم وضمان استمرارية التمويل سعيا نحو تقليص نسبة الوفيات إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠، وصولا إلى خفضها إلى ٧٥ في المائة عام ٢٠١٥.

ويؤكد ذلك مجددا الحاجة الملحة إلى دعم جهود تطوير البنية التحتية للنظم الاقتصادية والتعليمية والصحية في الدول النامية، ونقل المعرفة التقنية لتعزيز تلك الجهود وكفالة فرص اكتشاف المرض مبكرا وعلاجه بمشاركة جميع قوى المجتمع. كما يتطلب الأمر تعزيز برامج التوعية على المستويات الوطنية، جنبا إلى جنب مع برامج الوقاية والعلاج، والعمل في ذات الوقت على تحسين نظم الرعاية الصحية وإعداد الكوادر البشرية المدربة، وهو ما لا تستطيع كثير من حكومات تلك الدول توفيره دون مساعدة خارجية، خاصة في أفريقيا التي يثقل مرض الملاريا كاهل دولها الأعضاء.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشادة بقرار مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الثمانية الصناعية في إيطاليا – بناء على مساع

مكثفة من مصر – بتخفيض مبلغ بليوني دولار لمكافحة انتشار مرض الملاريا. والإشادة بمبادرة الرئيس التنزاني بإنشاء تحالف القادة الأفارقة للملاريا، الذي تم الإعلان عنه في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بما يستدعي دعما موازيا من المجتمع الدولي.

وبجانب بناء القدرات الوطنية، فلا بد من الاهتمام ببناء القدرات الإقليمية أخذا في الاعتبار أبعاد المرض العابرة للحدود، وهو الدافع الذي كان وراء صدور قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سرت عام ٢٠٠٥ – بناء على مبادرة من مصر – بإقامة مركز أفريقي لتشجيع التعاون وتبادل المعرفة في مجال مكافحة المرض. ويعمل كحلقة وصل بين المراكز المتخصصة في هذا الميدان على مستوى القارة. كما يتضمن الاهتمام ببناء القدرات على المستوى الدولي. ونتطلع في هذا الصدد إلى انضمام الصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا كمراقب في الجمعية العامة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص في هذا المجال.

ويرتبط ذلك بضرورة حسم المشكلات التجارية المتصلة بالملكية الفكرية للأدوية واللقاحات الحديثة المتداولة والجاري تطويرها. ولا شك أن اضطلاع المجتمع الدولي بهذه المسؤولية يضمن فاعلية جهود القضاء على الملاريا والحيلولة دون تجدد انتشاره، وصولا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، وعلى رأسها الهدف السادس من أهداف الألفية في موعده المقرر، وفي كل الدول بدون استثناء.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم عن هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال. وإندونيسيا ترتبط تاريخيا بالقارة الأفريقية من خلال مؤتمر باندونغ الآسيوي – الأفريقي المعقود في عام ١٩٥٥. ولذلك نرحب بالفرصة التي أتيحت للمجتمع الدولي لتقديم دعمه للجهود الإنمائية المبذولة في المنطقة والمجسدة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وأشكر الأمين العام على تقريريه المرحليين عن تنفيذ الشراكة الجديدة (A/64/204) وعن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/64/210).

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يشير تقريرا الأمين العام في الوثيقتين A/64/204 و A/64/208 إلى تطورات عديدة هامة حدثت في إطار الشراكة الجديدة. ويبين التقدم الهام المحرز على عدة جبهات التزام الزعماء الأفارقة الثابت بضمان أن تتمكن أفريقيا من تحديد الأولويات الأفريقية وامتلاكها بالفعل. ولكن لا ينكر أن أفريقيا، شأنها شأن المناطق النامية الأخرى، تواجه تحديات ناشئة ومستمرة.

أولا، لئن كانت أفريقيا بعيدة عن بؤرة الأزمة الاقتصادية والمالية، فإن وطأة الأزمة زادت بالتأكيد من العراقيل المالية التي تواجهها القارة حاليا. ثانيا، الأمن الغذائي في أفريقيا ما زال بعيد المنال. وقد دفعت أزمة الغذاء في عام ٢٠٠٨ بالكثير من الناس إلى الفقر. وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد السكان يواصل ارتفاعه في القارة. ثالثا، من المحتمل أن يؤثر تغير المناخ، الذي من المتوقع أن يسبب جفافا طويل الأمد، تأثيرا خطيرا على توفر الأغذية. وقد أدت هذه التوليفة من المشاكل، بالاقتران بالتحديات الإنمائية الأخرى، إلى تباطؤ الزخم لدى أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التدابير السياسية العاجلة والجسورة، ذات الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تقر بالطبيعة المترابطة لتلك الأزمات، يمكن أن تساهم في استعادة الزخم وتسارعه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا. وفي هذا السياق، يشكل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا مبادرة هامة ينبغي أن تحظى بالدعم الكامل، بالنظر إلى هدفها المهم المتمثل في إطلاق ثورة خضراء جديدة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يتطلب توليد زخم مهم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية تكيفا فعالا أيضا مع تغير المناخ من أجل تفادي آثاره الضارة. لكن أفريقيا والبلدان النامية الأخرى تفتقر إلى هذه القدرة على التكيف. ولذلك يحث وفد بلادي على إبرام اتفاق طموح في كوبنهاغن، بشأن التكيف.

اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة حول البند الفرعي (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال، أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. نلاحظ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/64/210 التقدم الثابت الذي يتم إحرازه في تعزيز السلام في أفريقيا. وبالنظر إلى المزايا التي تمتلكها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في قدرتها على التأثير في منع الصراعات وحلها، ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة قدرة هذه المنظمات على بناء السلام والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.

واستنادا إلى تاريخنا المشترك والطويل مع شعوب أفريقيا، جددت إندونيسيا التزامها بتعزيز التعاون في مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي لعام ٢٠٠٥. وقد أدى مؤتمر القمة ذاك إلى نشوء الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة التي يرتكز تنفيذها على الدعامات الثلاث: التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والثقافية. ولتعزيز الالتزام المتبادل بين المنطقتين اعتمد الاجتماع، المعقود في إندونيسيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بيان جاكرتا بشأن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة. وتشكل تلك الوثيقة وسيلة أخرى لتعزيز وتوطيد التعاون بين المنطقتين من خلال تنفيذ الأنشطة والبرامج العملية في إطار الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة. كما تتطلع إندونيسيا إلى أن يشكّل مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي الثاني، الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في السنة القادمة، معلما بارزا على الدرب الذي تسلكه المنطقتان.

ومن خلال هذه السلسلة من الأحداث نأمل أن ننفذ تنفيذا كاملا وفعالا مجالات التعاون الثمانية المحددة في إطار الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة، وهي: الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والسياحة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وشبكة الجامعات الآسيوية – الأفريقية المعنية بالتنمية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تقوم إندونيسيا، بوصفها البلد المضيف لمركز التدريب التابع لحركة عدم الانحياز، بتعزيز وتوطيد عملية بناء القدرات في مجالات الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة وفي مجالات أخرى، من قبيل الصحة وإدارة الكوارث وتقليل المخاطر. كما نعمل على زيادة تشجيع استخدام مركز التدريب بوصفه وسيلة لتوطيد وتعزيز التعاون الوثيق بين منطقتي آسيا وأفريقيا.

لقد اتخذت أفريقيا، من خلال الشراكة الجديدة، خطوات جسورة لتقرير مصيرها والتحكم فيه بشكل كامل. واتخذت أفريقيا تدابير هامة أخرى وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بالكامل جهودها الذاتية.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تود السنغال أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل المقدم إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) (A/64/204)، وعلى مذكرته بشأن عقد دحر الملاريا في قارة أفريقيا (A/64/302). ونحن ممتنون مرة أخرى لجودة التقرير المذكور.

كما أود أن أشير إلى أن وفد بلادي يؤيد البيانين المدلى بهما بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

يسلط التقريران الضوء على الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحرير نفسها من حالة التخلف التي تعيشها، كما أنهما يعرضان الثغرات والقيود القائمة، بما فيها الثغرات والقيود الموجودة في مجال الدعم الدولي الأساسي. وبإنشاء الشراكة الجديدة في عام ٢٠٠١، أراد الزعماء الأفارقة أن يعطوا قوة دفع جديدة للاستجابة لمشاكل القارة عن طريق رسم استراتيجيات محلية مبتكرة تضع أفريقيا على درب التنمية. وفيما يتجاوز الاعتراف بالحاجة الماسة إلى ثقافة إنمائية أصلية، تظل الشراكة الجديدة تصورا لمفهوم جديد لطبيعة وتوجه العلاقات الأفريقية مع بقية العالم، يجب من الآن فصاعدا أن يستند إلى مبدأ الشراكة الحقيقية. وإن إعادة النظر في ما تعطيه وفي ما تتلقاه أفريقيا تحدد التغييرات الضرورية التي تنبئ بوصول ''الصفقة العالمية'' الجديدة التي نتوق إليها كثيرا.

ويعترف العالم كله بأن أفريقيا قد أحرزت تقدما كبيرا على عدة جبهات خلال الأعوام الثمانية الأولى لهذا البرنامج الإنمائي الطموح. وينطبق هذا على التحول التدريجي الذي قامت به القارة نحو الاستقرار، بالرغم من استمرار بعض البؤر الساخنة للصراع الكامن أو المتجدد. وهذا صحيح أيضا بالنسبة لتعزيز الإدارة والشفافية وزيادة تطبيق الديمقراطية في المجتمع الأفريقي، كما أنه صحيح فيما يتعلق بتعزيز قضايا نوع الجنس وحقوق الإنسان.

ولا يمكن أن تخفي هذه الصورة الإيجابية واقع القارة القاسي والمرير الذي تواصل فيه الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية الخطيرة إيجاد صعوبات مستمرة لا سبيل إلى التغلب عليها، مما يعرض مستقبل أفريقيا لضرر جسيم.

وإذا كان صحيحا بالفعل أن الأزمات تؤثر على جميع البلدان النامية والمتقدمة النمو، فلا يقل عنه صحة أن إصابة أفريقيا بهذه الحالة المثيرة للقلق أشد من غيرها نظرا لضعفها. والأرقام تتحدث عن نفسها في هذا السياق. فمن بين أكثر من ٩٢٠ مليون نسمة، ٦٠ في المائة منهم دون سن الخامسة والعشرين، يعيش أكثر من الخُمْسَيْن دون مستوى الفقر. وهناك ما بين ٢١ و ٢٣ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يضاف إليهم ١,٧ مليون مصاب جديد بالعدوى في كل عام. وثمة مؤشرات صحية تبعث على الانزعاج فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال والأمهات المرتفعة وحدوث نسبة ٩٠ في المائة من الوفيات بسبب الملاريا على هذا الكوكب في أفريقيا.

وقد هبط معدل النمو في عام ٢٠٠٩ إلى ٠,٩ في المائة، مع أنه كان ٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. والإحصائيات المخيفة المتعلقة بحالة الغذاء على نطاق العالم أكثر من ذلك مدعاة للقلق، بل وأشد خطرا. فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يعاني ما يزيد على بليون شخص من الجوع وثلثهم تقريبا، أي ٣٠٠ مليون شخص، في أفريقيا.

وبالنظر إلى هذه الأجواء الدولية المعقدة، استمرت التحديات التي تواجه أفريقيا في الزيادة، حتى وضعتها اليوم في مفترق طرق عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وتحقيق التنمية الأفريقية.

ومن السهل أن يتصور المرء ضخامة هذه المهمة، ولا سيما حين توجد، بالإضافة إلى الأزمات الراهنة، عوائق أخرى تكاد لا تقل عنها صعوبة في اجتيازها، كوارث تهز اقتصاداتنا بمعدل يومي تقريبا، مما يبعد الشقة بيننا وبين أمارات حدوث أي انتعاش.وأشير هنا بصفة خاصة إلى عدم

صدور أي نتائج عن مفاوضات التجارة بالدوحة، التي كان من المفروض أن تعطي زخما لصادرات بلدان الجنوب. ومن الواضح أنه بدون فرض قيود على حالات الدعم الزراعي التي تشوه التجارة الحرة تشويها بالغا، لن يتم إجبار الفقر على الانحسار. وأشير أيضا إلى عبء الديون القاصم للظهور والضعف الذي طرأ على الاستثمار المباشر الأجنبي، وكلاهما يلقي بظلال قاتمة على آفاق النمو الاقتصادي.

وأخيرا، أشير إلى الوضع غير العادل ولا يمكن تبريره الذي يؤثر على كثير من البلدان الأفريقية بسبب التقلبات غير المواتية من حيث التوقيت والعشوائية في أسعار النفط. فرغم أن المعونة الإنمائية أو إلغاء الديون أو حرية التجارة ما زالت ذات قيمة كبيرة لبلدان الجنوب، وخاصة الواقعة منها في أفريقيا، سيظل تأثيرها محدودا في الحالة الراهنة ما لم تُتخذ تدابير محددة إضافية لتصحيح الآثار المدمرة الناجمة عن هذه القيود.

وهنا أرحب بالمبادرة المشتركة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ترمي للوصول بمستوى الاستثمار المباشر الأجنبي إلى ٦٠ بليون دولار، وهو ما تعتزم المنظمة بلوغه، لتنمية الاستثمار، وتعزيز النمو الدائم، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. وقد أعلنت مجموعة العشرين أيضا عن تدابير مفيدة، وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا، لدى إعادة تأكيد عزمها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمعونة. ومن بين هذه التدابير الالتزام بتوفير ٥٠ بليون دولار في العام للرفاه الاجتماعي وتنمية التجارة ومواصلة التنمية في البلدان المنخفضة الدخل. وبالرغم من هذه الجهود التي يتخذها شركاؤنا، ما زال يوجد عجز حقيقي في الدعم الدولي الملائم.

ولكن ذلك ليس بالعائق الوحيد الذي يعترض طريق النهضة الاقتصادية لأفريقيا. فعدم إدماج أولويات الشراكة الجديدة مع الإجراءات التي تتخذها منظومة مؤسسات الأمم المتحدة هو حالة أخرى تستدعي النقد. ويجب أن تتصرف هذه الهيئات على نحو فعال وبطريقة متمشية مع النموذج الإنمائي الذي حددته الشراكة الجديدة وفقا للمقرر ٧/٥٧. وهذه مسألة عاجلة ولا غنى عنها.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي بدون الإعراب عن تأييد السنغال لتوصيات الأمين العام بشأن تنفيذ سياسات الاقتراض الحكيمة مع تحسين إدارة الدين الخارجي بغرض التخفيف من التأثير الاجتماعي الاقتصادي للأزمة الحالية، وبشأن النظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف المصمم للتصدي بشكل منسق للأزمات تخفيفا من آثارها.

ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا إلا بإقامة سلام واستقرار دائمين. وإدراكا من بلدي لهذا، فهو لم يدخر وسعا في تقديم مساعيه الحميدة في عدة حالات للصراع في غرب أفريقيا، ومن دواعي سرورنا اليوم أن نرى أشقاءنا في موريتانيا وغينيا – بيساو يعودون إلى أجواء من السلام والعناية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا هو نفس المثل الأعلى للسلام والإخاء الذي يأمل بلدي في أن يراه سائدا في جمهورية غينيا الشقيقة لكي يمكن إعادة هذا البلد العزيز على بلدي مرة أخرى إلى طريق السلام والاستقرار والتنمية الذي ينشده شعبه العظيم بشدة.

ويُقال نفس الشيء عن الصومال، الغارق في فوضى لا نهاية لها؛ ومدغشقر التي اهتزت أركان استقرارها اهتزازا عنيفا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور، اللتين نشارك في عمليتين لحفظ السلام فيهما. ويجب على المجتمع الدولي لذلك أن يظل متيقظا ومنتبها لجميع هذه الحالات لكي

يتسنى إقرار سلام دائم بصفة نهائية في هذه البلدان والمناطق من قارتنا.

ومن الضروري بصفة قاطعة أيضا القيام بعمل دولي لوقف وباء الملاريا المدمر الذي يقضي على عدد كبير للغاية، يتجاوز المليون، من الضحايا كل عام في أفريقيا، ويسبب خسائر فادحة في الدخل الوطني الإجمالي للقارة، تقدر بأكثر من ١٢ بليون دولار.

وكذلك يجب تقديم الدعم للجهود الأفريقية بقدر أكبر من تعبئة الموارد، وخاصة من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتنفيذ مبادرات الأثر السريع التي أُتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

في الختام أود أن أذكّر بأن الشراكة الجديدة توفر للعالم إطارا فريدا وفعالا لتنفيذ شراكة من أجل التنمية لصالح أفريقيا. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من تقديم المزيد من الدعم لتحقيق الأمل الطموح الذي تمثله الشراكة الجديدة لقادة أفريقيا، وهو الدفع بأفريقيا إلى طريق النهوض نحو التنمية والازدهار.

السيد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتناول، في إطار هذا الاجتماع الهام، عنصرا رئيسيا يسرنا أننا ساهمنا فيه بصورة خاصة. ما انفكت الولايات المتحدة ملتزمة، منذ سنوات عديدة، بالوقاية من أمراض الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل وعلاجها، ولا نزال عاقدين العزم على مكافحة هذه الأمراض في جميع أنحاء العالم كجزء من التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التزام حكومة الولايات المتحدة بمكافحة الملاريا عنصر أساسي في استراتيجيتنا للمساعدة الخارجية. ونعمل بالتعاون الوثيق مع البلدان المضيفة والمانحين الآخرين والمنظمات غير الحكومية والدينية ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والأمم المتحدة. وإن المساعدة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة في مكافحة الملاريا وفي القطاع الصحي الأوسع للبلدان النامية ساعدت في إدخال تحسينات على الصحة العامة لم يسبق لها مثيل. ولتعزيز تلك الجهود أعلن الرئيس أوباما مبادرة صحية عالمية لمدة ست سنوات بمبلغ ٦٣ بليون دولار من شأنها أن تتيح لحكومة الولايات المتحدة مواصلة الاضطلاع بالدور الرائد في مكافحة الملاريا والفيروس/الإيدز والسل. وسنقوم بذلك بينما نركز الاهتمام على تعزيز النظم الصحية ومواجهة التحديات الصحية الأوسع، بما فيها صحة الطفل والأم وتنظيم الأسرة وأمراض المناطق المدارية المهملة.

الملاريا أحد الأسباب الرئيسية للمرض والموت في صفوف الأطفال دون الخامسة في أفريقيا وتؤثر بصورة سلبية على الإنتاجية في صفوف جميع الفئات العمرية. وتضع الملاريا عبئا ثقيلا على النظم الصحية الوطنية، وكذلك على عاتق فرادى الأسر. ويقدر خبراء الاقتصاد أن الملاريا مسؤولة عن حوالي ٤٠ في المائة من النفقات على الصحة العامة في أفريقيا وتبلغ تكاليفها الاقتصادية السنوية ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.

والولايات المتحدة أحد الداعمين الرئيسيين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ويذهب جزء من إسهامات الولايات المتحدة لبرامج مكافحة الملاريا من خلال مبادرة الرئيس الخاصة بمنع انتشار الملاريا. وتساعد الولايات المتحدة ١٥ بلدا تنوء بأعباء كبيرة في أفريقيا على زيادة الوقاية الفعالة من الملاريا والتدخلات العلاجية، في شكل المبيدات الحشرية والناموسيات الواقية من البعوض المعالجة بمبيدات الحشرات، والعلاجات المركبة والرش الداخلي الذي يخلف بقايا مبيد الحشرات، والعلاج الوقائي للنساء الحوامل. وبالتعاون الوثيق مع البلدان المضيفة

والشركاء الآخرين في التنمية، نسعى من أجل تحقيق خفض رئيسي في عدد الناس المصابين بالملاريا في رواندا وزامبيا وزنجبار. وتم الإبلاغ أيضا عن تحقيق انخفاض على مستوى المقاطعات في موزامبيق وتنزانيا وأوغندا. وقد رافق هذه الإنجازات انخفاض كبير في معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في كل من رواندا وزامبيا.

وخلال السنوات الثلاث الأولى من التنفيذ وصلت التدابير التي تقدمها الولايات المتحدة للوقاية من الملاريا أو علاجها إلى أكثر من ٣٢ مليون نسمة. وفي عام ٢٠٠٨ اشترينا أكثر من ٦,٤ مليون ناموسية معالجة بالمبيدات ذات المفعول الطويل لتوزيعها مجانا على النساء الحوامل والأطفال الصغار، وما مجموعه ١٥,٦ مليون من العلاجات المُركَّبة التي تستخدم فيها مادة الأرتيميسينين. وشملت أنشطة الرش الداخلي الذي يخلف بقايا مبيد الحشرات ٦ ملايين بيت ووفرت الحماية من خطر الملاريا لحوالي ٢٥ مليون نسمة. وفضلا عن ذلك، قدمت مبادرة الرئيس للحد من انتشار الملاريا الدعم لطائفة كبيرة من البرامج لتعزيز النظم الصحية والثقافة الصحية في البلدان المضيفة.

وبتقليل عبء الملاريا في البلدان المعرضة لهذا الوباء بصورة عالية حيث تشكل الملاريا المرض الرئيسي الذي يفتك بالأطفال وغالبا ما تكون مسؤولة عن ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من زيارات المرضى للعيادات والدخول إلى المستشفيات، تتيح مساعدتنا من خلال مبادرة الحد من انتشار الملاريا تركيز الموارد القليلة وجهود عمال الصحة الذين يعملون فوق طاقتهم على السيطرة على أمراض الأطفال الأخرى مثل الإسهال والالتهاب الرئوي. وفضلا عن البلدان الـ ١٥ التي نركز عليها، تنفذ الولايات المتحدة برامج لمكافحة الملاريا في أربعة بلدان لا يتم التركيز عليها وفي منهاجين إقليميين – مبادرة الحد من انتشار الملاريا في منطقة الأمازون، وتشمل ثمانية بلدان تشكل منطقة حوض الأمازون في أمريكا الجنوبية، وبرنامج الحد من انتشار الملاريا في منطقة نهر الميكونغ ، وتشمل خمسة بلدان، إلى جانب محافظة يونان في الصين، في منطقة نهر الميكونغ دون الإقليمية الكبرى في جنوب شرق آسيا.

في الختام، أود أن أذكر أنه بينما تضطلع الولايات المتحدة بعدد كبير من برامج مكافحة انتشار الملاريا منذ سنين عديدة، فإن التركيز والتمويل الحاليين لم يسبق لهما مثيل. وتمثل مبادرة الرئيس للحد من انتشار الملاريا زيادة تاريخية تصل إلى ١,٢ بليون دولار، وتوسعا يمتد خمس سنوات في موارد الولايات المتحدة المخصصة لمكافحة الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة الأكثر تضررا من هذا المرض. والهدف من هذه المبادرة هو خفض عدد الوفيات المتصلة بمرض الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة في البلدان الأفريقية الـ ١٥ التي تتحمل العبء الأكبر لهذه العلة – بما يتيح حياة أفضل للذين نجوا من شرور هذا المرض المروع.

السيد بينيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا بقوة البيان الذي أدلى به وفد السودان حول هذا البند الهام بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

اليوم، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، يحتفل بلدنا بيوم الثقافة الكوبية. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٨٦٨، وفي مدينة بيامو – التي كانت قوات الثوار قد احتلتها مؤخرا، ترددت البايميسا – أغنية بيامو – لأول مرة في كوبا. وقد أصبحت هذه الأغنية الحماسية نشيدنا الوطني. وبعد عشرة أيام بالكاد من بدء حرب استقلالنا الأولى، أطلق كارلوس مانويل دي سسبيدس، مؤسس بلدنا، سراح جميع رقيقه. وكان ذلك من أهم أعمال العدالة في تاريخ بلدنا المبكر. وتعود الصلات التاريخية بين كوبا وأفريقيا إلى خمسة قرون، عندما وصل أكثر من ١,٣ مليون من الرقيق الأفارقة إلى ترابنا. ولا يمكن الإلمام بالتاريخ الثقافي والحضاري للأرخبيل

الكوبي دون مراعاة الطابع الأفريقي على الجينات التي نحملها وحياتنا الاجتماعية.

وقبل الانتصار الثوري في عام ١٩٥٩، لم تفعل النخبة السياسية الاستعمارية الجديدة في كوبا، التي كانت خاضعة لسيطرة مصالح رأس المال الأجنبي، شيئا يذكر للسماح لأفريقيا بأن تتبوأ مكانتها اللائقة بها في مجتمعنا. وبفضل حماس الثورة الكوبية وحده لبناء مجتمع جديد تم الاعتراف بما أطلق عليه شاعرنا الوطني نيكولاس غيين لوننا الأفريقي، الذي يعبر بتلك الصورة عما نحن عليه الآن وعما نطمح إلى أن نكون عليه. أفريقيا جزء لا يتجزأ من وجودنا، ومن روح جزيرتنا. وأفريقيا، بالنسبة للكوبيين، امتداد لوطننا.

المتحف الوطني لطريق الرقيق يقع في قلعة سان سيفرينو، في مدينة مانتازاس. ولقد تم افتتاحه في شهر حزيران/يونيه الماضي، وهو يكرس ذكرى روح الثورة لدى المجموعات العرقية الأفريقية مثل لوكومي وكارابالي وكونغو وغانغا وماندينغو وماينا وبييي ويوروبا، الذين رفضوا، بعد انتزاعهم من أوطانهم، أن يقبلوا بالمصير الذي حدده لهم الاستعماريون آنذاك. ومن ثم، ينبغي ألا يندهش أحد عندما نأتي هنا اليوم لنعلن باعتزاز صاف أن الشعب الكوبي قد ورث بصورة مباشرة وطبيعية البسالة والشجاعة والحضارة من المقاومة الأفريقية، التي ظلت تكافح ببطولة على مدى قرون للتغلب على التحديات التي لا تزال قائمة اليوم.

وبعد انتصار الثورة بوقت قصير، بدأت كوبا بشكل متواضع بتسديد الدين الهائل لمئات الآلاف من الرقيق الأفارقة الذين جعلوا من كوبا وطنا لهم وكرسوا حياتهم لاستقلالها. ومكنت المُثل العليا الأممية السامية لثورة كوبا بلدنا من الوقوف بحزم إلى جانب أفريقيا وتقديم الدعم غير المشروط لها في قضايا تتراوح من الكفاح ضد الاستعمار إلى إنشاء المشاريع التعاونية في العديد من الميادين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

لقد حارب ما يزيد على ٣٨١ ٠٠٠ جندي وموظف كوبي بتفان دفاعا عن وحدة وسيادة الدول الأفريقية الشقيقة على مدار ثلاثة عقود تقريبا. ولم نجلب معنا من أفريقيا سوى جثث من سقطوا من رفاقنا وشرف أداء واجبنا. واليوم، يعمل أكثر من ٢ ٤٠٠ كوبي على تقديم الخدمات في ٣٥ دولة أفريقية بغية تعزيز التنمية في الميادين المتنوعة، مثل الصحة العامة والتعليم والزراعة والرياضة والبناء، وغير ذلك.

وكما فعلت في الماضي، ستواصل كوبا الإسهام برأس مالها البشري وخبراتها في التعاون مع العديد من البلدان في القارة. وحاليا، كجزء من برنامج الرعاية الصحية الشامل وحده، يوجد أكثر من ١ ١٢٠ طبيب واختصاصي صحي من أبناء كوبا يعملون في ٢٣ بلدا أفريقيا، ويقدمون الخدمات لما يزيد على ٤٨ مليون نسمة. كما يوجد حاليا ما يزيد على ٢ ٢٠٠ شاب من ٤٥ بلدا أفريقيا يتلقون الدراسة في جامعاتنا ومعاهدنا للعلوم التطبيقية. وقد تخرج حتى الآن أكثر من ٣٢ ٠٠٠ من الشباب القادمين من القارة في مختلف الاختصاصات الدراسية.

ومن جانبها، وقفت أفريقيا على الدوام إلى جانب كوبا. وخلال أكثر من ٥٠ عاما من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والقاسي، الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وقفت حكومات وشعوب أفريقيا صفا واحدا ١٧ مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بحق كوبا في تقرير مصيرها. ونحن على ثقة بأنها ستفعل ذلك مرة أخرى في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في هذه القاعة ذاتها.

وبالمثل، أظهرت أفريقيا روابط التضامن القوية مع الشعب الكوبي بعد أن تعرض البلد للأعاصير المدمرة في عام

٢٠٠٨. ومرة أخرى، نحن نعبر عن شكرنا على الدعم المعنوي والمادي الذي تلقيناه من إخوتنا وأخواتنا الأفارقة في تلك الظروف الصعبة.

إن حاجة أفريقيا إلى التنمية لا يمكن تلبيتها بالنواح الخطابي من جانب الأقوياء أو بالاستعراض المتكرر للإحصاءات التي تشير إلى مختلف النكبات. وحتما، يجب أن يكون هناك تغيير في النظام الدولي الحالي، ذلك النظام الذي يُغرق ٨٠ في المائة من سكان العالم في الفقر، بينما يعيش الـ ٢٠ في المائة المتبقون في البلدان الغنية ويهدرون موارد العالم. إنه ذلك النظام نفسه الذي يفرض على البلدان الأفريقية أن تستمر في الإنفاق من مواردها على خدمة الديون الخارجية المذهلة خمسة أضعاف ما تنفقه على برامج الصحة والتعليم.

إنه النظام نفسه الذي في ظله تسعى الشركات المتعددة الجنسيات الجبارة إلى السيطرة على موارد أفريقيا المعدنية، حيث تفشل البلدان الغنية، ما عدا في بعض الحالات الاستثنائية، في الامتثال لالتزاماتها المتواضعة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وحيث يمنع نظام براءات الاختراع والتجارة تنمية الدول الأفريقية.

ومن أجل التصدي لمشاكل أفريقيا، يجب أن نتخلص بكل ثمن من فلسفة الربح التي يستند إليها النظام الدولي الحالي. وسيواصل بلدنا دعمه للاتحاد الأفريقي وكل آليات التنسيق الإقليمية في جهودها لإيجاد الحلول لمشاكل أفريقيا. ولكن أفريقيا تحتاج أيضا إلى الدعم الحازم من المجتمع الدولي. وأفريقيا بحاجة إلى اتخاذ نهج شامل من الأمم المتحدة لحل جميع المشاكل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في القارة.

في الختام، أود التأكيد على أن كوبا تدعو إلى نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا، وسلاما. هذا هو المطلب الوحيد لأفريقيا وبقية الدول النامية لكي تواجه تحديات العمل من أجل رفاه شعوبنا بدون مجابهة عقبات غير معقولة.

ونحن لا ندعو إلى اتباع نهج أبوي إزاء أفريقيا بل إلى المساواة في الفرص. وأفريقيا تطلب وتستحق، قبل أي شيء آخر، التضامن والاحترام. ويستطيع أشقاؤنا وشقيقاتنا في أفريقيا أن يعولوا على تضامن كوبا الثابت ودعمها غير المشروط.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنها لسعادة غامرة وشرف كبير أن أخاطب الجمعية العامة اليوم لمناقشة البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بتنمية أفريقيا. وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أشكر الأمين العام وموظفيه على عملهم الدؤوب لتوحيد التقارير التي قدمت لنا. واسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بالتهنئة على إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الاتحاد الأفريقي.

إن تنمية أفريقيا واحدة من أهم الأولويات الملحة للعالم اليوم وللأمم المتحدة. وفي مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني لتنمية أفريقيا، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨، استمعنا إلى أصوات القادة الأفارقة، وحان الوقت الآن لنشرح كيف استجبنا لتلك الأصوات.

لقد تعهدت اليابان في المؤتمر بمضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وبأن تقدم بشكل استباقي ومرن ٤ بلايين دولار في شكل قروض ميسرة بأن تعمل على مضاعفة الاستثمار الياباني في أفريقيا خلال الأعوام الخمسة المقبلة. ولتنفيذ التزاماتها، أنشأت حكومة اليابان آلية متابعة لمؤتمر طوكيو الدولي كإطار لرصد تنفيذ خطة عمل يوكوهاما ووضعها موضع التنفيذ. وفي آذار/مارس الماضي، عقد الاجتماع الوزاري لمتابعة مؤتمر طوكيو الدولي في بوتسوانا لاستعراض وتقييم الأنشطة المتصلة بالمؤتمر، وقدمت توصيات للإسراع في تنفيذ خطة العمل.

وتغطي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها اليابان لأفريقيا نطاقا واسعا من القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية، والزراعة والتجارة والاستثمار، والتنمية المجتمعية والرعاية الصحية والتعليم، والمياه ومكافحة تغير المناخ. وتتوافق هذه المجالات مع الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعكس الاحتياجات الحقيقية لأفريقيا. فعلى سبيل المثال، يشكل الأمن الغذائي مسألة هامة في أفريقيا. وبمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الرابع، أطلقت وكالة التعاون الدولي اليابانية مبادرة التحالف من أجل تنمية الأرز الأفريقي بالشراكة مع التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا بغية دعم جهود البلدان الأفريقية لزيادة إنتاج الأرز. وقد تم حتى الآن تنشيط المبادرة في ١٢ بلدا أفريقيا.

وفي مناسبة المناقشة العامة، استضاف اليابان نشاطا موازيا بعنوان ”تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة في أفريقيا“، بالترافق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي. وقد اتفقت آراء المشاركين على أن الاستثمار المسؤول في الزراعة كفيل بمواءمة مصالح البلدان المتلقية والمجتمعات المحلية والمستثمرين إلى أقصى مدى.

يمثل هذا الاجتماع الخطوة الأولى نحو تطوير مبادئ وإطار عمل دولي لتعزيز هذا الاستثمار. وعلاوة على ذلك، يجري الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص، بوصفها من الأعمدة الهامة في عملية متابعة مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، بغية تحسين مناخ الاستثمار في أفريقيا.

وقد أعلن مصرف اليابان للتعاون الدولي في مؤتمر طوكيو الرابع عزمه على توفير ٢,٥ بليون دولار على فترة خمس سنوات لتحفيز القطاع الخاص الياباني على الاستثمار في أفريقيا. وبحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام، كانت الموافقة قد صدرت على صرف مبلغ ١,٢ بليون دولار. وكان المرفق الأفريقي للاستثمار التابع لمصرف اليابان للتعاون الدولي قد أنشئ في نيسان/أبريل من هذا العام، بهدف دعم الشركات اليابانية للانخراط في تطوير قطاع الأعمال في أفريقيا عن طريق توفير سندات الاستثمار والضمانات والتمويل بالعملة المحلية لذلك القطاع. وبالإضافة إلى ذلك أعطيت قروض ميسرة لبنك التنمية الأفريقي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة القطاع الخاص في البلدان الأفريقية.

ومثال آخر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو المنتدى الخامس للأعمال التجارية لأفريقيا وآسيا الذي نظمته اليابان، بمشاركة حكومة أوغندا ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في كمبالا في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد ركز المنتدى اهتمامه على موضوع خلق الروابط بين الشركات من أجل تنمية مستدامة لقطاع السياحة في أفريقيا. وقد شارك في تلك العملية أكثر من ٣٠ بلدا، وكان بين المشاركين ممثلون عن الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وفي سعينا إلى تعزيز التعاون بين أفريقيا واليابان، نحرص على احترام القيادة والملكية والشراكة المحلية، المجسدة في المبادئ والقيم الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونعتبر هذه المبادئ عاملا جوهريا لتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. وينبغي أن يُؤخذ في الحسبان مفهوم الأمن البشري عند تنفيذ تدابير السياسة العامة الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحيث يعود النمو السريع المأمول بالفائدة والتمكين للأفراد والمجتمعات، بدلا من أن يسبب تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وإن اليابان، كما نوّه بذلك في الجمعية العامة رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما الشهر الماضي، تنوي أن تضاعف جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الأمن البشري في أفريقيا.

وتعرب حكومة اليابان عن غبطتها بصدور مذكرة الأمين العام بشأن عقد الأمم المتحدة لدحر الملاريا في البلدان النامية ٢٠٠١-٢٠١٠ وبخاصة في أفريقيا (A/64/302). كما أن وفدي سعيد بأن يعلم بالإنجازات التي تحققت في العام الماضي في مجال مكافحة الملاريا، وبخاصة في خمسة بلدان أفريقية هي إريتريا ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرنسيبي وغامبيا. إن هذه البلدان توشك على أن تحقق، أو حققت بالفعل، الهدف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية وشراكة دحر الملاريا والذي يقضي بالحد من الإصابات والوفيات بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة أو ما يزيد على ذلك. غير أننا نلاحظ أنه، على الرغم من التحسينات العديدة التي شهدناها، فإن معظم البلدان لم تبلغ بعد هدف تعميم الناموسيات المعالجة بالمبيدات والتدابير الأخرى المتعلقة بمكافحة الملاريا. وإن حكومة اليابان، بوصفها من كبار المانحين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، تجدد التزامها بالتعاون الدولي في مكافحة الملاريا.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد من جديد التزام اليابان الطويل الأجل ومساهمتها في التنمية في أفريقيا، قارة الأمل والفرص.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/64/3/Rev.1، التي تتضمن برنامج عمل الجمعية المنقح والجدول الزمني للجلسات العامة في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، التي صدرت يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بالبند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال الخاص بانتخابات أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر إجراؤها يوم الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أود أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عممت في الوثيقة A/64/493 من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبدأ يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بإجراء انتخابات فرعية لملء الشواغر الأربعة الخاصة بمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ثم تشرع في انتخاب ١٨ عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أبلغ الأعضاء أيضا بأن النظر في البند ٤٦ من جدول الأعمال المعنون ”الأزمة العالمية للسلامة على الطرق“، المحدد أصلا بيوم الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قد تأجل بناء على طلب مقدميه إلى موعد لاحق سيعلن عنه. أخيرا، أود أيضا أن أذكّر الأعضاء بفتح باب التسجيل في قوائم المتكلمين بالنسبة للبنود الواردة في الوثيقة A/INF/64/3/Rev.1.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.